



الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax

الزكاة والدخل

مجلة ربع سنوية تصدر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل - العدد (59) - أبريل 2019م

تسجير المعاملات..
تعزيراً للشفافية
ومكافحة للتآكل الضريبي

الخدمات الإلكترونية ..
جسر التواصل الأسرع بين
الهيئة والمكلفين





ما هي المنشأة الخاضعة لضريبة القيمة المضافة؟



19993



www.gazt.gov.sa



الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax

ميزانية 2019 .. بشائر الخير

المهندس سهيل بن محمد أبانمي
محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل



العالمي، حتى أضحت المملكة واحدة من كبرى الدول التي وصلت لمكانة اقتصادية هامة بين دول العالم، وذلك بفضل السياسات التنموية التي تتبناها القيادة الحكيمة في إدارة دفة الأمور بالدولة، لينعم المواطن بفيض من الرفاهية والرخاء.

كما تشهد المملكة تطوراً نوعياً في جميع مجالات التنمية، الأمر الذي يؤكد استمرار مسيرة التنمية التي خطت لها القيادة الرشيدة في إطار رؤية المملكة الطموحة 2030. لتصبّ في خدمة جميع القطاعات التنموية للنهوض بها إلى مستويات أعلى من الإنجاز والإنتاج والإبداع، لتوفير كل ما يخدم المواطن ويعزز مقومات الحياة الكريمة له.

أسأل المولى عز وجل أن يوفق خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -يحفظهم الله- لخدمة الدين والوطن، كما نرجو لوطننا الغالي مزيداً من التنمية والتقدم والازدهار، وأن يديم علينا نعمة الأمن والأمان والاستقرار.

إن صدور إعلان الميزانية للعام 2019م يُعد دليلاً على أن دولتنا تسير بخطوات راسخة نحو تحقيق المزيد من التقدم، وتحقيق الرفاهية لأبناء هذا الوطن الكريم، وتذليل الصعوبات، وتجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، كما تحظى كافة القطاعات بكل الرعاية والدعم من القيادة الحكيمة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - حيث مضت المملكة بخطط وسياسات واضحة وشاملة لتنويع مصادر الدخل، وتلبية تطلعات المواطنين، والارتقاء بمختلف المجالات.

ولقد شهد اقتصاد المملكة خلال الأعوام الماضية قفزات نوعية وتطوراً متسارعاً، ويشير إعلان ميزانية الدولة إلى متانة اقتصادنا، وقدرته العالية على التعامل مع المتغيرات التي يمرّ بها الاقتصاد



محافظ «الزكاة والدخل» يزور عدداً
من فروع الهيئة خلال زيارته للمناطق الشمالية

5



مجلس الوزراء يوافق على اتفاقية
تجنب الازدواج الضريبي مع الإمارات

4

المحتويات



24

دراسة:
الفجوة العالمية لتحصيل
ضريبة القيمة المضافة

14

تسعير المعاملات..
تعزيز الشفافية ومكافحة
التآكل الضريبي

10

صناعة التبغ..
الأرباح على حساب الأرواح



د. أحمد المغامس:
علاقتنا بالهيئة مهنية ومستمرة

32



أستراليا..

نجاح تجربة الضرائب غير المباشرة

22




المشرف العام:
المهندس سهيل بن محمد أبانمي
معالي محافظ
الهيئة العامة للزكاة والدخل

المقالات المنشورة في المجلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن
رأي الزكاة والدخل

المراسلات:
المملكة العربية السعودية
الرياض الهيئة العامة للزكاة والدخل
إدارة الاتصال المؤسسي
ص.ب 6898 الرياض 11187

**عنوان موقع الهيئة العامة
للزكاة والدخل:**
<https://www.gazt.gov.sa/ar>
**عنوان البريد الإلكتروني للمراسلات
على الإنترنت:**
Prd@gazt.gov.sa

 @gazt_ksa

الناشر



المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف 114033100 00966
ص.ب 240050 الرياض 11322



50 **التوسع في الأوعية
الزكوية.. من أجل تطوير
الإجراءات ومتابعة المكلفين**

44 **المحاسبون..
همزة الوصل بين المكلفين
و«الزكاة والدخل»**

مجلس الوزراء يوافق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع الإمارات



قرر مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - بعد ظهر الثلاثاء الموافق 5 فبراير 2019 في قصر اليمامة بمدينة الرياض الموافقة على اتفاقية بين المملكة والإمارات لتجنب الازدواج الضريبي.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، ناقش جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث على الساعات العربية والإقليمية والدولية.

وأفاد معالي الأستاذ الشبانة أن مجلس الوزراء في ختام الجلسة أنه بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 6 / 19 وتاريخ 10 / 4 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي.

«الزكاة والدخل» توقع اتفاقية مع «يسر» بهدف ربط الهيئة بنظام «مراسلات»

لتحقيق أهدافها، وتمكينها من خدمة المستفيدين في المملكة، مبيناً في الوقت ذاته أن برنامج «يسر» يهدف إلى تأسيس وإنشاء نظام وسيط وفق أفضل المواصفات الفنية والأمنية لتبادل المراسلات بين مختلف الجهات الحكومية، مع الحفاظ على السرية والموثوقية العالية.



وقّعت كل من الهيئة العامة للزكاة والدخل وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسر» اتفاقية تعاون بهدف ربط الهيئة بنظام المراسلات الإلكترونية الحكومي «مراسلات»، وذلك بمقر الهيئة في مدينة الرياض، في يوم الإثنين 8 جمادى الأولى 1440هـ الموافق 14 يناير 2019م، حيث حضر حفل التوقيع كل من معالي محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل المهندس سهيل بن محمد أبانمي، وسعادة المهندس علي بن ناصر العسيري المدير العام لبرنامج «يسر»، وعدد من منسوبي الهيئة والبرنامج.

ووقع الاتفاقية من جانب الهيئة المهندس محمد الهديان مدير عام إدارة تقنية المعلومات بالهيئة، ومن جانب برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية مدير عام البرنامج المهندس علي العسيري.

وأوضح محمد الهديان بأن هذه الخطوة تأتي انسجاماً مع توجهات حكومة المملكة لأتمتة الإجراءات الحكومية، وأن الهيئة تسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى تفعيل الجهود التي تقوم بها بهدف الارتقاء بمسيرة التحول الرقمي، وتقديم خدمات إلكترونية متميزة تلبي احتياجات المكلفين، من خلال توفير خدمات عالية الجودة.

ومن جانبه ثمن العسيري جهود الهيئة وارتباطها بنظام «مراسلات»، مشيراً إلى أن البرنامج يسعى إلى التعاون مع الجهات الحكومية سعياً

محافظ «الزكاة والدخل» يزور عدداً من فروع الهيئة خلال زيارته للمناطق الشمالية



قام معالي محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل المهندس سهيل بن محمد أبانمي، بزيارات تفقدية مؤخرًا لفروع الهيئة في مناطق الجوف والحدود الشمالية وحائل، حيث اطلع معاليه على سير العمل في تلك الفروع وأبرز الجهود والخدمات التي يتم تقديمها للمنشآت. والتقى معاليه خلال الزيارة بمدراء الفروع والإدارات ومنسوبي الهيئة وتم بحث سبل تطوير الخدمات وأهم المعوقات التي تواجه المكلفين.

هذا وأثنى معالي محافظ الهيئة على مجهودات منسوبي فروع الهيئة في جميع المناطق وحُثَّهم على مضاعفة الجهود للمساهمة في تسهيل إجراءات وتعاملات المكلفين والارتقاء في أداء الخدمات المقدمة لهم. وتأتي هذه الزيارات في إطار الجولات التفقدية لمتابعة سير العمل في الفروع في جميع مناطق المملكة، ومعرفة العوائق التي تواجه المكلفين ومنسوبي الهيئة في تلك المناطق.

بمشاركة فرق نسائية لأول مرة «الزكاة والدخل» تدشن أسطولها الميداني بأكثر من 80 سيارة



المستهلكين، بالإضافة إلى المشاركة في الحملات الميدانية مع الجهات ذات العلاقة.

عزّزت الهيئة العامة للزكاة والدخل فرقها الميدانية بمجموعة من المركبات الحديثة بمشاركة طواقم نسائية لأول مرة في الحملات الميدانية والتفتيشية، وذلك استمراريًا لسعيها في رفع جودة الرقابة وتحسين أداء الأنظمة الميدانية والتفتيشية.

وجاء قرار الهيئة بإشراك الكوادر النسائية في الحملات، وزيادة عدد السيارات المستخدمة في أعمالها الميدانية حرصًا منها على تعزيز التواجد الميداني، وضمان مباشرة جميع البلاغات، والقيام بالمهام في مختلف القطاعات التجارية، لرفع درجة الالتزام والتأكد من سلامة تطبيق الأنظمة. يشار إلى أن عدد السيارات الجديدة التي دشنتها إدارة العمليات بالهيئة، بلغت أكثر من 80 سيارة، مجهزة بأنظمة تقنية تسهل عملية الإسناد والبلاغات، ومزودة بلوحة إلكترونية لتوثيق نتائج زيارات فرق التفتيش الميداني يتم متابعتها من غرفة العمليات.

وتولي الهيئة العامة للزكاة والدخل أهمية بالغة بالأعمال الرئيسية للرقابة والتفتيش، والتي تساهم بشكل مباشر في رفع درجة الامتثال الضريبي وتطبيق الأنظمة واللوائح التنفيذية، كذلك الدور المهم الذي تقوم به الهيئة ميدانيًا في مباشرة البلاغات الواردة للهيئة من قبل

الصالة الشاملة..

رضا المكلفين هدف استراتيجي

شهد شهر أبريل الماضي، أي قبل نحو عام تدشين الهيئة العامة للزكاة والدخل مشروع الصالة الشاملة بدءًا بفرع الرياض كخطوة أولى لتشمل بقية الفروع بمختلف مناطق المملكة والبالغ عددها (18) فرعًا، وذلك ضمن خطتها المستقبلية الهادفة لتقديم أجود الخدمات للمكلفين من منشآت وأفراد بما يساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030. وبعد مرور عام تقف «الزكاة والدخل» على التجربة لتعكس ما تقدمه الصالة الشاملة في الرياض من خدمة للمكلفين، والمتعلقة بأعمال الزكاة و الضريبة ومستوى رضاهم.



تعتمد على التقنيات الحديثة التي تسهل الإجراءات، وتختصر الوقت والجهد على المكلفين في الخدمات المقدمة لهم من الهيئة والمتعلقة بأعمال الزكاة والضريبة. كما تحرص الهيئة على قياس مدى رضا المكلفين عن مستوى الخدمة المقدمة لهم بالفروع لضمان جودتها من خلال استبيان إلكتروني يتم إرساله للمكلفين بعد الانتهاء من خدمتهم.

ويرى الحربي أن العمل في الصالة الشاملة يأتي امتداداً لخدمات اعتمدتها الهيئة من خلال منظومة متكاملة من الخدمات الإلكترونية خدمة للمنشآت وتسهيلاً لإجراءات حصولهم على الخدمات وسرعة تنفيذها. ولاحقاً إلى قيام الهيئة في هذا المجال بتطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية، من جهات حكومية وشركات ومنشآت، وجهات غير ربحية، إضافة إلى مجموعة خدمات الفاحصين الإلكترونية. ومن الأمثلة على الخدمات التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة: تنفيذ إجراءات التسجيل، وإمكانية تعبئة الإقرارات، والتحقق من الالتزامات، والتعرف على واجبات الفاحص، وغيرها من الإجراءات والملفات التي يمكن تنفيذها والحصول عليها عبر بوابة الخدمات الإلكترونية.



عياد الحربي: الصالة تطبق مفهوم الموظف الشامل

الموظف الشامل

يقول عياد عقيل الحربي، نائب المشرف العام على فرع الرياض، إنه من خلال الصالات الشاملة الجديدة التي بدأت تشغيلها سيتم تطبيق مفهوم الموظف الشامل ضمن بيئة عمل جديدة ومتطورة





تركي فاضل: الصالة الشاملة توفر لعملائها الخدمات الإلكترونية

24 موظفًا في الصالة

بدوره أشار تركي فارع فاضل، مشرف الصالة الشاملة في فرع الرياض، إلى أن هذه الخطوة تأتي رغبةً منها في توفير عدد من الخدمات الإلكترونية بالصالات الشاملة لعملائها الراغبين في الاستفادة منها بالفروع. كما أن تلك الخدمات متاحة أيضًا على بوابة الهيئة الإلكترونية (www.GAZT.gov.sa) والتي توفر أكثر من (40) خدمة إلكترونية، يمكن للمنشآت من خلالها إنهاء كافة تعاملاتها وإجراءاتها مع الهيئة بيسر وسهولة.

ونوه فارع إلى أن هيئة الزكاة والدخل وفرت 24 موظفًا بالإضافة إلى موظفي خدمة ذاتية واستقبال في الصالة الشاملة بفرع الرياض، لتقديم خدمة مباشرة للمكلفين من خلال نافذة واحدة، وتهتم بالمكلفين الذين يجدون صعوبة في التعامل مع الخدمات الإلكترونية.

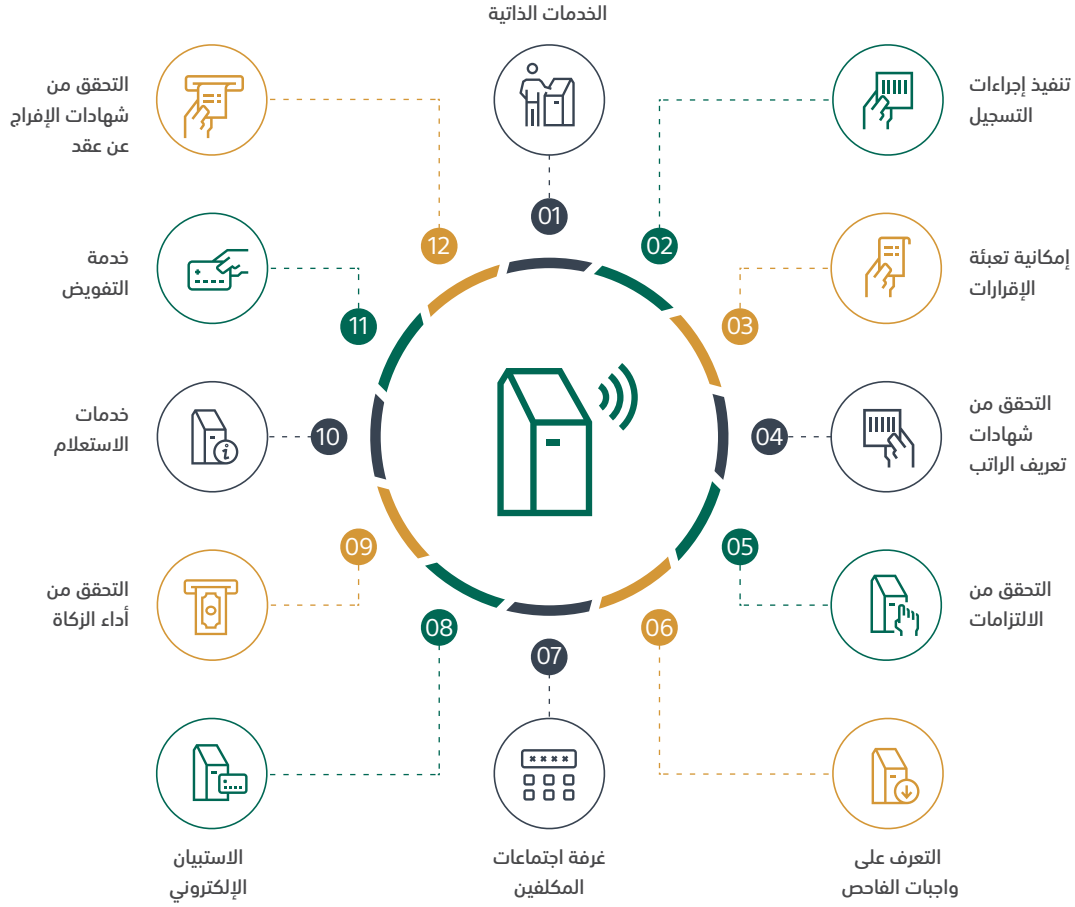
وأوضح المشرف على الصالة الشاملة أن الصالة استقبلت في البدايات نحو 500 عميل يوميًا، ولكن بفضل التوعية التي ظلت تنتهجها الهيئة وتيسيرًا على المكلفين بتسهيل الخدمات الإلكترونية وصل عدد المراجعين للصالة إلى 250 وتقدم لهم حوالي 450 خدمة يوميًا. مشيرًا إلى أن هذه الخدمات تخضع لتقييم المكلف من خلال استبيان يرسل له على جواله الشخصي لتقييم مستوى الخدمة التي قدمت له والموظف الذي أنهى له المعاملة. كما أن هناك تقييمًا دوريًا يتم لعمل الصالة والفروع.

اجتماعات مع المكلفين

خصصت الصالة غرفة اجتماعات مجهزة للمكلفين والمنشآت الذين يتطلب إنجاز معاملاتهم أو المكلفين الذين تقتضي تعاملاتهم مع إحدى الإدارات لقاءات مباشرة، حيث يحضر المكلف أو مسؤولو المنشأة إلى مقر الفرع «الصالة الشاملة» ويتم الاتصال بالإدارة المعنية في الهيئة. ويأتي هذا في إطار التسهيل للمكلفين وصولًا إلى رضائهم.



أبرز الخدمات التي تقدمها الصالة الشاملة للمكلفين:



عبدالله الحربي: موظفو الصالة يخضعون لدورات تدريبية دورية داخليًا وخارجيًا

تدريب.. وتأهيل

في المقابل أكد عبدالله حمدي الحربي، مدير الشؤون الإدارية « فرع الرياض »، أن الموظفين العاملين في الصالة الشاملة يخضعون لدورات تدريبية دورية داخليًا وخارجيًا، من أجل تقديم أفضل الخدمات للمكلفين، مؤكدًا تمتعهم بقدرات خاصة وتأهيل علي مستوى عالٍ. وأشار إلى أن الهيئة تدعم الموظفين مادياً ومعنوياً، مبيّنًا أن فرع الرياض يضم 170 موظفًا لخدمة المكلفين، وتنفيذ استراتيجية الهيئة من خلال أقسام الفرع الثلاثة «التدقيق والمراجعة، وخدمات المكلفين، ودعم الأعمال».

وأكد تركي فاضل القفزة النوعية التي حققتها الهيئة العامة للزكاة والدخل منذ تولي معالي المحافظ المهندس سهيل بن محمد أنبامي مسؤولية الهيئة، وقال إن ما تحقق وتم إنجازه في عام لم يتم خلال 20 عامًا قبل توليه، لافتًا إلى أن جميع التقارير تؤكد ذلك. وأضاف أن المنهجية المؤسسية التي تعمل بها الهيئة مكنتها من تحقيق هذه القفزات.

صناعة التبغ..

الأرباح على حساب الأرواح

يُعد التدخين من السلوكيات الخاطئة التي تفتك بحياة كثير من الناس، وهو وباء عالمي وسبب لكثير من الوفيات والأمراض والخسائر في الإنتاج. إن صناعة التبغ ومشتقاته تهتم بالأرباح على حساب الأرواح، وينمو الصناعة بدلاً من صحة الأجيال المقبلة. وكلنا نعلم مضر المكون الأساسي للتبغ، وهو أوراق نبات «الطباق» اليابسة التي تتراوح بين 2-6 جرامات من النيكوتين، بينما تبلغ الجرعة القاتلة 2 جرام أي نحو سيجارتين فقط.





وفاة 70 ألف سعودي سنوياً بسبب أمراض التدخين

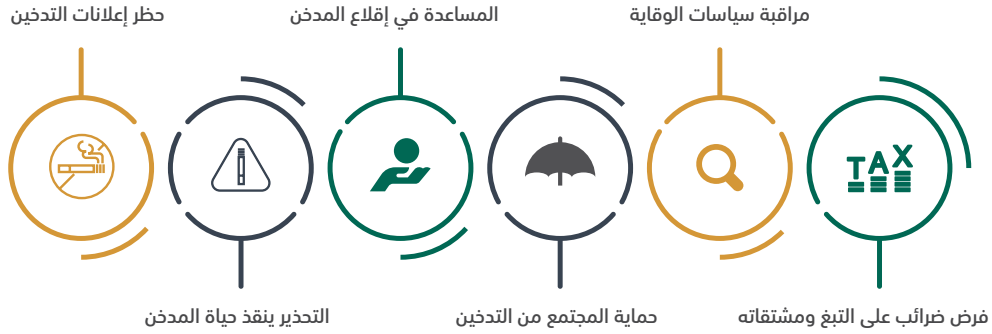
إحصائيات.. ومعالجات

يتسبب التدخين في المملكة العربية السعودية في وفاة 71 من الرجال و21 من النساء كل أسبوع، طبقاً لتقارير رسمية عن وزارة الصحة، أي ما يعادل أكثر من 70 ألف شخص كل عام، بسبب الأمراض التي يسببها التبغ.

واتخذت السعودية وبالتعاون مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قراراً تاريخياً بتطبيق الضريبة الانتقائية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تهدف إلى الحد من استهلاك السلع التي تعدّ أكثر ضرراً بالنسيج المجتمعي والاقتصادي للمنطقة الخليجية والمملكة، ومن ضمنها التبغ ومشتقاته.

وفي صلب قرار تطبيق الضريبة الانتقائية في المملكة تأتي الرؤية المستقبلية، والتي تتجسد أساساً في رؤية 2030 التي تعبر عن الأهداف المستقبلية طويلة الأجل نحو التنمية. كما تركز رؤية 2030 على بناء أمة طامحة مع مجتمع نابض بالحياة واقتصاد مزدهر للأجيال القادمة. وهذا ما يتماشى مع هدفين رئيسيين من أهداف رؤية 2030.

سياسات مكافحة التدخين



المستحقة، ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمة السلع الانتقائية محل التهريب. وكشف رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين «نقاء»، المستشار سليمان بن عبدالرحمن الصبي، أن المكتب الإقليمي للشرق الأوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية أكد أن 21.2% من سن 15-13 من طلاب المدارس الذكور في السعودية يتعاطون التبغ، و9.1% من طالبات المدارس في السن نفسها يتعاطينه. ويوضح أن تكلفة الرعاية الصحية للمرضى المدخنين في السعودية سنوياً تقدر بأكثر من 5 مليارات ريال، وعدد من يموت كل عام بسبب التبغ 70 ألف شخص سنوياً بحسب تصريح وزير الصحة العام الماضي.

أخطار الشيشة

أظهرت الدراسات أن تدخين ساعة كاملة من الشيشة يطلق في الجو المحيط من المواد المسرطنة والسامة ما تطلقه (10-20) سيجارة، أي أن التدخين القسري الناتج عن تدخين الشيشة قد يفوق في آثاره وخطورته تدخين السجائر. وتأتي خطورة الشيشة في أنها لا تخضع للمقاييس والمواصفات، وبخاصة المخلوطة بمواد أخرى، أو ما يُعرف بالنكهات، مما يجعل صاحبها على فوهة بركان من الأمراض التي لا حصر لها. ولهذا تعمل الجهات الرقابية المختصة على تضيق الخناق على تلك المنتجات (الشيشة) بالأسواق، وتعزيز الرقابة عليها، واختبارها لدى المختبرات المعتمدة لدى هيئة المواصفات والمقاييس.

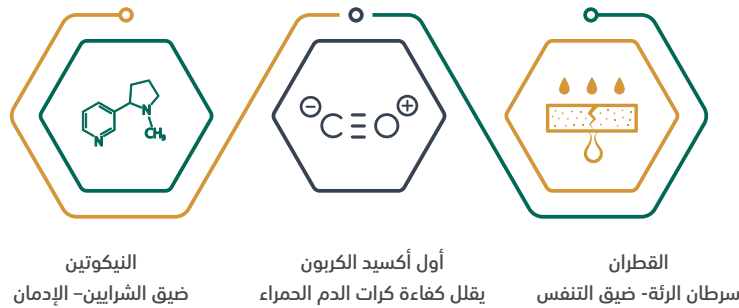
إسهام تطبيق الضريبة

أسهم تطبيق الضريبة على التبغ ومشتقاته في خفض أعداد المدخنين، ناهيك من خفض تكاليف علاج الأمراض الناجمة عن التدخين، حيث تراجعت واردات التبغ للمملكة، وبلغ التراجع 1.74 مليار ريال. حيث صنف التبغ من السلع المضرة، والسلع الكمالية، وفرضت عليه ضريبة انتقائية بنسبة 100%.

وحدد نظام الهيئة العامة للزكاة والدخل جزاءات رادعة لكل محاولات الغش، ولمن يخالف أو يتلاعب في تسديد الضرائب المستحقة. ويتم التنسيق في ذلك مع جميع الجهات المعنية؛ لضمان الالتزام وعدم التلاعب.

كما حوّل النظام للمفتشين دخول المستودعات الضريبية والمتاجر؛ لضبط مخالفات النظام. ووفقاً للنظام يعاقب على أي حالات للتهريب الضريبي بغرامة لا تقل عن قيمة الضريبة

السموم الموجودة في التبغ



تطبيق الضريبة الانتقائية أسهم في خفض واردات التبغ

وتضاعفت نسبة المقيدين على الإقلاع عن التدخين في العيادات إذ بلغت 115% منذ مطلع عام 2018، وذلك نتيجة لفرض الضريبة وارتفاع أسعار الدخان. وبحسب تقارير منظمة الصحة العالمية فإن كل زيادة 10% في أسعار منتجات التبغ يقابلها انخفاض 4% في استهلاك منتجات التبغ.

الحد من التعاطي

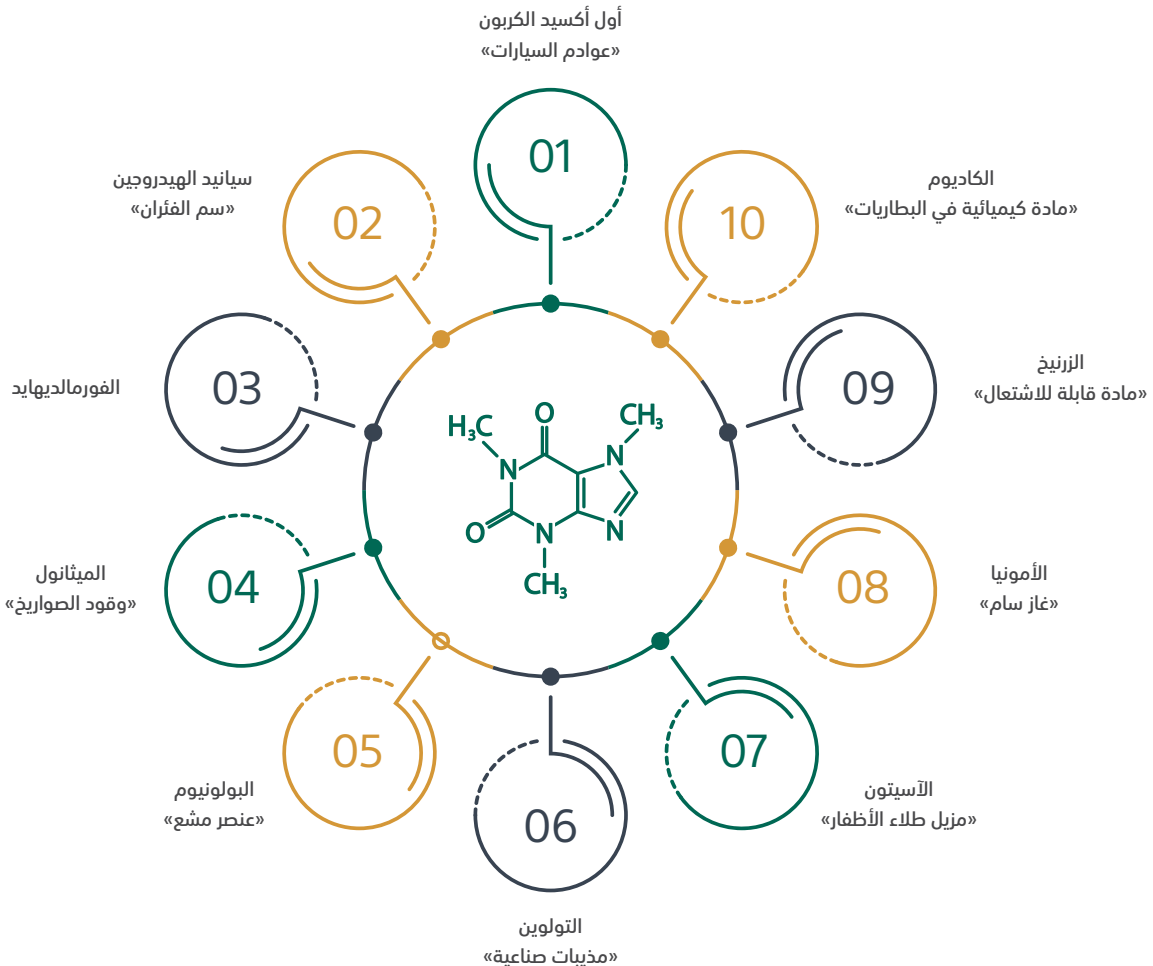
هناك كثير من الحلول للحد من تكاثر التبغ مثل: تفعيل برامج المراقبة، ومنع البيع لصغار السن، ومنع ظهوره في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، ومحاسبة المروج لمشتقاته وتطبيق العقوبات الرادعة بحقهم. كما أن زيادة الضرائب على منتجات التبغ بشكل دوري تساهم في تقليل أعداد

المدخنين، وتزيد من فرص بحثهم وإقبالهم على برامج العلاج بمختلف أنواعها. وبدأ هذا الأمر ملموساً في الآونة الأخيرة بعد زيادة أسعار منتجات التبغ، سواء ما أعلن رسمياً عن قلة الشراء في آخر عام 2017م وبداية 2018م، أو زيادة عدد الراغبين في تركه بسبب غلاء سعره.

يحدث للجسم بعد الإقلاع

- 20 دقيقة: بعد الإقلاع (آخر سيجارة) يبدأ معدل ضربات القلب بالنزول التدريجي للمعدل الطبيعي.
- 12 ساعة: تعود معدلات أول أكسيد الكربون في الجسم إلى مستواها الطبيعي.
- أسبوعان إلى 3 أشهر: يبدأ معدل الإصابة بنوبات قلبية بالنزول، ووظائف الرئة تتحسن بشكل ملحوظ.
- من شهر إلى 9 أشهر: يقل السعال وضيق التنفس بشكل كبير. وبعد سنة تقل نسبة خطر الإصابة بأمراض الشرايين التاجية للقلب إلى النصف مقارنة بالمدخنين.
- 2-15 سنة بعد الإقلاع: يقل خطر الإصابات بالجلطات الدماغية إلى معدلات غير المدخنين، وخطر الموت من سرطان الرئة بما يعادل نصف المدخنين، وتقل نسبة الإصابة بالسرطانات التالية: «الفم، البلعوم، المريء، البنكرياس، الكلي».

تركيب السيجارة



تسعير المعاملات.. تعزيز للشفافية ومكافحة للتآكل الضريبي



ضمن جهودها نحو تطوير النظام الضريبي في السعودية ودعم الأشخاص الخاضعين لتعليمات تسعير المعاملات، وتسهيل امتثال المكلفين بالأنظمة الضريبية، أطلقت الهيئة العامة للزكاة والدخل مؤخرًا الدليل الإرشادي الخاص بتسعير المعاملات، والذي يحتوي على مجموعة من المعلومات والتوضيحات التي تتعلق بتسعير المعاملات وكيفية تطبيقها.

مفهوم تسعير المعاملات

يتعلق مبدأ تسعير المعاملات بتسعير المعاملات التجارية التي تتم بين الأشخاص المرتبطين لأغراض احتساب الوعاء الضريبي، وسداد ما تستدقه الدول التي يقيم فيها كل من أطراف المعاملات بشكل عادل. وتشمل المعاملات بين الأشخاص المرتبطين، على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات المرتبطة بالخدمات والسلع والقروض والأصول غير المادية (الملكية الفكرية). ويقوم مفهوم تسعير المعاملات أو Transfer Pricing - كما يطلق عليه - على فكرة أن الجهات المرتبطة، أو التي تخضع لسيطرة مشتركة يجب أن تسعر عملياتها بشكل محايد يعكس سعر السوق.



إلى تجنب ممارسات التسعير غير المحايد في معاملات الأشخاص الخاضعين لضريبة الدخل مع أشخاص مرتبطين، بما في ذلك الحالات التي تكون فيها أسعار المعاملات بين الأشخاص المرتبطين التابعين لشركات متعددة الجنسيات تختلف عن أسعار ذات المعاملات فيما لو كانت قد حدثت بين شركتين مستقلتين أو غير مرتبطتين، مما يؤثر في الوعاء الخاضع لضريبة الدخل.

السعر المحايد

يتم اعتماد مبدأ السعر المحايد كأساس لتسعير المعاملات فيما بين الأطراف المرتبطة أو الأطراف الخاضعة لسيطرة مشتركة. ويقوم المبدأ على التأكد من أن السعر المطبق للمعاملات بين الأطراف المرتبطة يجب أن يتم كما لو أنه تم بين أطراف مستقلين. ونظرًا لأن مبدأ تسعير المعاملات لا يتعلق بقواعد محددة، بل يخضع للتقدير ومدى إمكانية إيجاد تحليلات بموجبها سيصل إلى السعر المحايد. لذلك فإن الهدف الرئيسي للمكلف يجب أن يتمثل في تقديمه بيانات ومستندات مستوفاة للهيئة، لإثبات أن معاملاته يتم تسعيرها على أساس مبدأ السعر المحايد.

تطبيق تعليمات تسعير المعاملات أحد الأهداف الاستراتيجية للهيئة

هدف استراتيجي

إن تطبيق تعليمات تسعير المعاملات يعد أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها الهيئة العامة للزكاة والدخل. وتأتي خطوة الهيئة في هذا الجانب دعمًا لمشروع مكافحة تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح، والذي شرعت فيه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مع دول مجموعة العشرين. وتهدف الهيئة من وضع هذه التعليمات

أهداف تسعير المعاملات



التعليمات جاءت لتجنب ممارسات التسعير غير المحاييد في المعاملات



نموذج الإفصاح

ويُعرّف نموذج الإفصاح عن المعاملات بين أشخاص مرتبطين، بأنه الوثيقة أو مجموعة الوثائق التي تطلبها الهيئة بموجب المادة 14 من هذه التعليمات.

ومن ضمن المتطلبات التي يجب الإفصاح عنها في نموذج الإفصاح الخاص بتسعير المعاملات ما يلي:

- بيان تفصيلي عن جميع المعاملات بين الأشخاص المرتبطين بما في ذلك طبيعة وسعر المعاملات وطريقة تسعيرها المتبعة.
- الإفصاح عن أي عملية إعادة هيكلة لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات أو المكلف ومعلومات تفصيلية عنها.
- الإقرار عما إذا كان الشخص يحتفظ بالوثائق المتعلقة بتسعير المعاملات وفقاً للفصل الثامن من تعليمات تسعير المعاملات أم لا.
- إفادة المكلف عما إذا كان قد أبرم معاملة بين أشخاص مرتبطين أو أي معاملة بدون مقابل أو بمقابل غير نقدي مثل «المقايضات والصفقات».
- معلومات عن المالك الفعلي والمستفيد إن وجد للأشخاص المرتبطين، بما في ذلك الاسم ودولة التأسيس والإقامة ونسبة الملكية.

طريقة نموذج الإفصاح

يتوجب على المكلف تقديم نموذج الإفصاح عن المعاملات بين الأشخاص المرتبطين، والذي يُعتبر جزءاً من الإقرار الضريبي إلى الهيئة العامة للزكاة.

على من تطبق تسعير المعاملات؟

تسري تعليمات تسعير المعاملات على كل من يعتبر مكلف بموجب النظام، وأي شخص لا يعتبر مكلف ولكن يعتبر بأنه الشخص المعني فيما يخص بعض الالتزامات التي تنص عليها التعليمات مثل تقديم التقرير الخاص بكل دولة.

سريان العمل

تم إعداد وإصدار تعليمات تسعير المعاملات لضمان قيام الأشخاص الخاضعين للضريبة المرتبطين بتحديد شروط وأحكام معاملاتهم التي يكون لها أثر اقتصادي على نفس النحو الذي تقوم به الأطراف المستقلة في معاملات مشابهة تحت ظروف مماثلة.

وتسري تعليمات تسعير المعاملات ويبدأ العمل بموجبها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وتنطبق على السنة الضريبية التي يتوجب الإقرار عنها خلال 2019 دون الإخلال بأحكام نظام ضريبة الدخل واللائحة التنفيذية.

عوامل تحديد المعاملات المماثلة لبعضها البعض



أستراليا..

نجاح تجربة الضرائب غير المباشرة

الضرائب غير المباشرة هي: التحول من الضرائب المباشرة إلى غير المباشرة من خلال ضريبة الخدمات والسلع واسعة الانتشار، وهي مثل ضريبة القيمة المضافة المطبقة في غالبية الدول المتقدمة. ونسبة ضريبة السلع والخدمات 10% وتحل محل عدد آخر من الضرائب.

طفرة نوعية حققتها أستراليا بمساعي حثيثة، وخطى ثابتة خطتها من أجل تجربة ضريبية واكبت التطورات العالمية، وضعتها في مصاف 10 دول الأكثر تقدمًا في النظام الضريبي، حيث تعد الضرائب موردًا مهمًا وأساسيًا للدولة أسهم في ازدهارها اقتصاديًا، وتوزيع الدخل القومي وفقًا لسياسات الدولة المالية.

إصلاحات اقتصادية

أشدد أثر الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها أستراليا منذ عام 2000م، وكان آخرها الإصلاح الضريبي وهو الأهم في تاريخ أستراليا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، واشتمل هذا الإصلاح على التحول من الضرائب المباشرة إلى غير المباشرة من خلال ضريبة السلع و الخدمات واسعة الانتشار، وهي مثل ضريبة القيمة المضافة المطبقة في غالبية الدول المتقدمة. ونسبة ضريبة السلع والخدمات 10% وتحل محل عدد آخر من الضرائب محدودة الأثر والانتشار. كما تم تخفيض ضريبة الدخل الشخصي وزيادة المزايا الاجتماعية لتعويض الارتفاع في الضرائب غير المباشرة. وتضع الحكومة في حساباتها أن المستهلكين سوف يفيدون في العام الأول بما يعادل 6 مليارات دولار أسترالي، أو بنسبة 10% من إجمالي الناتج المحلي. وخضعت كل الأغذية لضريبة السلع والخدمات، لكن كان على الحكومة أن تدعم الأغذية الأساسية حتى يوافق البرلمان على تمرير مشروع الضريبة الجديد. مثلاً أعفت السجق، وعصائر الفواكه من الضريبة، لكن سلقاً غذائية أخرى مثل اللحوم المصنعة، والمشروبات المرطبة لم تعف من الضريبة.

مقدار الضريبة

تتربع أستراليا في المرتبة السابعة من حيث نسبة استقطاع ضرائب الدخل، وتقتطع 23.1 % محسوبة بأكملها كضريبة للدخل دون اقتطاع ضريبة للدولة أو الضمان الاجتماعي. ويدفع الأفراد والمؤسسات الضرائب في أستراليا لتقديم الخدمات: الصحة، التعليم، الدفاع، الطرق والسكك الحديدية، الضمان الاجتماعي، والمدفوعات الأخرى. ويعتمد مقدار الضريبة الذي يدفع على إن كنت تعد مقيماً في أستراليا لأغراض ضريبية ومقدار دخلك الذي تكسبه، أو إن كنت حاصلاً على رقم الملف الضريبي - وهو رقم هوية شخصي يجب عليك أن تبلغ صاحب العمل به «TFN» tax file number. أما إذا بدأت العمل قبل أن تحصل على TFN فلدليك 28 يومًا للحصول على واحد وإعطائه لصاحب العمل. فإذا لم تقم بذلك فسيتعين على صاحب العمل أن يستقطع من راتبك الضريبة بأعلى معدل.



ضريبة الخدمات والسلع الأوسع انتشارًا

توقعات رسمية

لا شك في أن التجربة الضريبية انعكس أثرها بشكل كبير على استمتاع الأستراليين بإمكانية الحصول على نظام صحي جيد، وتعليم عالي الجودة، ومجموعة متنوعة من المرافق المجتمعية التي يتم دعمها من خلال تحصيل الضرائب. ولكي تواكب الدولة التغيرات التي حدثت تم إدخال تعديلات على نظام الضريبة المعمول به في أستراليا، في عام 2015، حيث قال وقتها رئيس الوزراء مالكوم تيرنبول أمام المؤتمر الاقتصادي الاجتماعي الذي عقد في ميلبورن: إن أي تغيير في النظام الضريبي يجب أن يكون عادلاً، وإن التغيير يجب أن يؤمن الإيرادات التي تحتاج إليها الدولة، وتقاسم العبء بعدالة بين المواطنين بطريقة تحفز قطاع التوظيف والاستثمار والابتكار، وبحسب رأيه فإن العدالة ضرورية حتى تحصل على تأييد الرأي العام وإلا فإن مصيرها الفشل بكل بساطة.

الملاحظ أن المساعي حول ضريبة السلع والخدمات هي للوصول إلى نظام ضريبي أفضل ولا يشكل عبئاً أكبر، فكان الحديث والشغل الشاغل هو تخفيض الضرائب الشخصية للعمال، إلى تخفيض الضريبة على الشركات، بالإضافة إلى تأمين حزمة مساعدات لأصحاب الدخل المتوسط والمنخفض. وكما هو معروف فإن (جي إس تي) الحالية هي 10% على جميع الخدمات، مع إعفاءات للخضار والفواكه الطازجة، والخدمات الصحية والتعليمية.

نظام عادل

جديدة واضحة أظهرتها الحكومة الأسترالية في وضع نظام ضريبي عادل، وتوزيع الأعباء على المواطنين حسب مقدرتهم. حيث النظام الضريبي في أستراليا يتضمن ضريبة قيمة مضافة على السلع والخدمات تتراوح بين 17.5% إلى 20%. كما يحتوي النظام الضريبي على ضريبة دخل تبلغ نسبتها 25% للشركات، ومن 21% إلى 50% للأفراد.

وعمدت أستراليا إلى إعادة تنظيم الضرائب التي تدفعها الشركات بما يتناسب مع حجمها وأرباحها التي تحققها بالداخل، خصوصاً أن الاقتصاد الأسترالي قائم على خليط من المؤسسات جيدة التصميم، والحكمة في اتخاذ القرارات، مع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت من عشرين عامًا واستمرت حتى اليوم.

قوانين منافسة

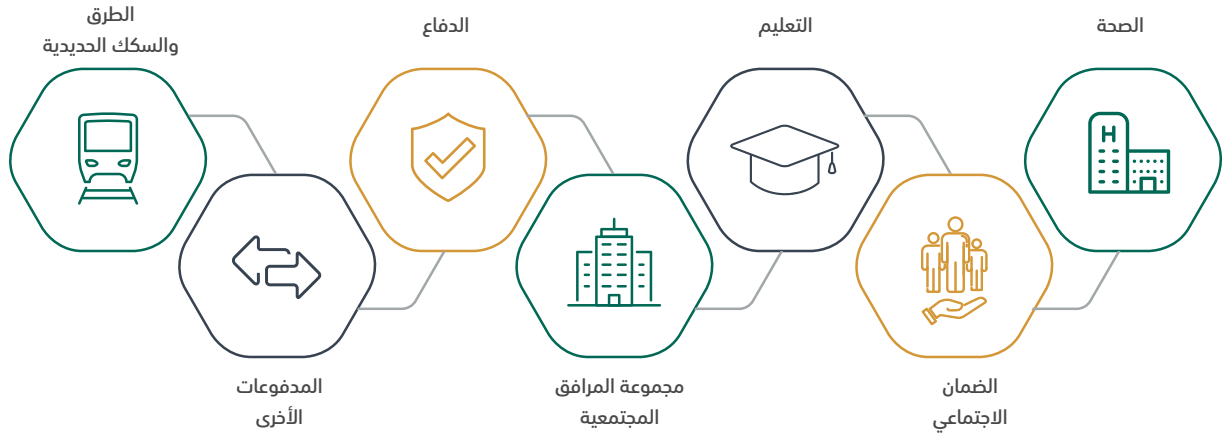
رفعت الحكومة أيضًا القيود عن القطاع المالي، ووسعت القاعدة الضريبية، وطبقت قوانين منافسة شديدة، وحولت الصناعات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص. وبدأت في خفض الرسوم الجمركية بهدف القضاء على الحمائية في كل القطاعات باستثناء السيارات والمنسوجات، والتحول من الضرائب المباشرة إلى غير المباشرة من خلال ضريبة الخدمات والسلع واسعة الانتشار، وهي مثل ضريبة القيمة المضافة المطبقة في غالبية الدول المتقدمة.

ومن جهة أخرى فإن نسبة ضريبة السلع والخدمات بلغت 10% وتحتل محل عدد آخر من الضرائب محدودة الأثر والانتشار، مع دخول كثير من الشركات الصغيرة تحت مظلة الضريبة. والطبيعي ألا تكون هذه الشركات حريصة على ذلك، لكنها لابد أن تستفيد من الإصلاحات في المجال التجاري الذي تطبقه الحكومة أيضًا، ويشمل إعفاءات أخرى للشركات، وخفض ضريبة رأس المال.

اتسمت التجربة الضريبية بمميزات تكاد تكون غير معمول بها في كل الدول، فعمدت إلى تخفيض ضريبي يصل إلى 530 دولارًا سنويًا.



تدفع الضرائب في أستراليا لتقديم خدمات:



إقرار آليات تمنع جميع أشكال التهرب الضريبي

وسيحصلون على 530 دولارًا في السنة، وهو جزء من التخفيض الضريبي الجديد المعلن في الموازنة، والذي سيتم دفعه إضافة إلى تعويض الضريبة المنخفضة. كما سيحصل الأفراد على الدفعة كميلغ مقطوع بعد تقديم إقراراتهم الضريبية من العام المقبل. ورفعت الحكومة أيضًا العتبة الضريبية من 87.000 دولار إلى 90.000 دولار من 1 تموز، يوليو 2018، ثم إلى 120.000 دولار من 1 تموز، يوليو 2022، مما يوفر على مئات الآلاف دفع المزيد من الضرائب.

إغلاق ثغرات

تم تخصيص 535.9 مليون دولار لحماية الحاجز المرجاني العظيم، وتم التخلي عن زيادة رسوم الميديكير لتمويل برنامج التأمين الوطني على العجز بالكامل، مما أدى إلى توفير متوسط للأستراليين يبلغ حوالي 600 دولار في السنة. وتم تحسين مزيد من الضرائب من عمالقة التقنية والشركات الرقمية في موازنة 2018م، بسبب تدابير تجنب الضرائب متعددة الجنسيات، حيث استعادت الخزينة المليارات وستوسع الحكومة حملة المداهمات والتعقبات لإغلاق المزيد من الثغرات. وتم تفعيل الإجراءات الضريبية الخاصة بالمدخنين ومصنعي التبغ، في خضم حملة تفتيش حكومية تأمل في استعادة 3.6 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة. كما تم تخصيص موارد إضافية لمكتب الضرائب الأسترالي للمساعدة في الكشف عن محاصيل التبغ غير المشروعة المزروعة مطلقًا وتدميرها. وشنت حملات على الاحتيال الضريبي والمجموعات الإجرامية المنظمة بالمداهمة والتعقب المكثف على الاقتصاد الأسود تجعل من الصعب على الغش الضريبي تجنب خفض الوقائع الضريبية، حيث تجعل الحكومة المدفوعات النقدية التي تتجاوز 10 آلاف دولار غير قانونية.

تخفيض ضريبي

كشفت موازنة العام السابق بأستراليا عن حصول دافعي الضرائب على أكثر من 10 ملايين عامل أسترالي من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط على تخفيض ضريبي يصل إلى 530 دولارًا في السنة، بحوالي 10 دولارات في الأسبوع ابتداءً من هذا العام، والذين يكسبون ما بين 48 و 90 ألف دولار، وهم حوالي 4.4 مليون عامل أكبر الفائزين،



التهرب الضريبي

أسباب ودوافع

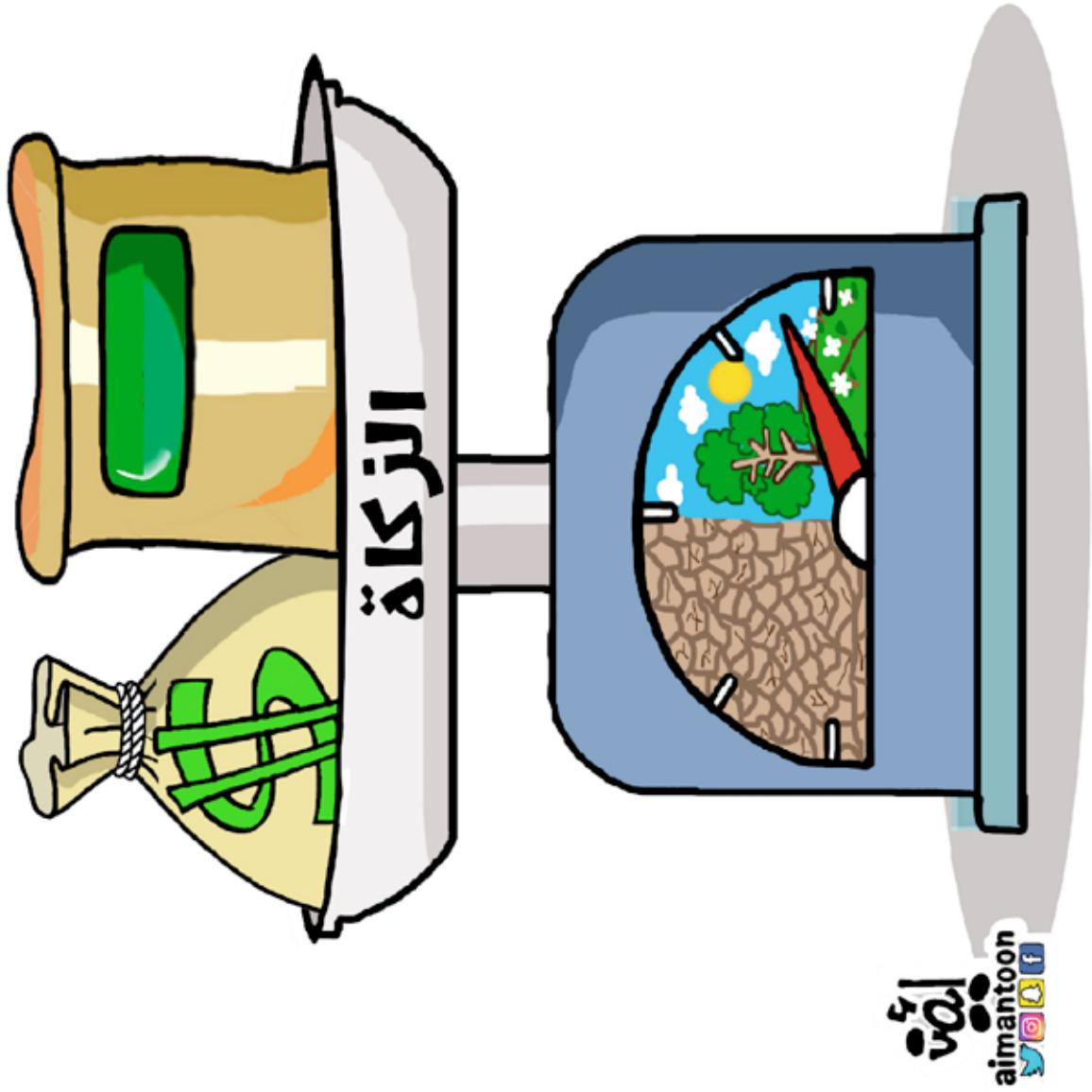
بدر بن محمد العومي
مختص بضريبة القيمة المضافة



الضريبي، ولها دور كبير في المساهمة بزيادة هذه الظاهرة أو الحد منها. وفي الغالب الأعم يؤدي التهرب الضريبي إلى التأخير في تحقيق الأهداف الممنوعة بالضرائب بشكل عام، مما يؤدي إلى نقص الموارد المالية. واقتصادياً يُضعف التهرب الادخار والاستثمار، ويعطل عجلة التنمية المستدامة. أما في الجانب الاجتماعي فالمعروف أن نظام الضرائب يتحدى المساواة والعدالة بين كافة شرائح المجتمع، والتهرب من دفع الضريبة يمس المساواة والعدالة بين المكلفين بالضريبة. وبانتشار هذه الظاهرة يشعر المكلفون الملتزمون بعدم الارتياح والإحلال بالمساواة. وأخيراً، التهرب الضريبي ما هو إلا ظاهرة سيئة، ولا يمكننا كمختصين أو كهيئة الزكاة والدخل تجنبها، أو عدم الاعتراف بها، لكننا نحاول جاهدين فهمها ومعالجتها والحد منها من خلال تحديد عينة من المكلفين، وتدقيق إقراراتهم للحد من التهرب الضريبي. ويمكن وضع عدة مفاهيم رئيسية تتعلق بأنواع المكلفين، للمساهمة في الحد من مشكلة التهرب الضريبي، حيث نجد أن من بين أنواع المكلفين من يحاول تطبيق الالتزام على قدر فهمه المتواضع، وهو غير مهتم. والنوع الآخر هو المتجنب ويكون مطلقاً على النظام وممارساته، ويحاول الاستفادة من الثغرات النظامية الناتجة من فهمه القوي للنظام، وخبرته في مجالاته المتعددة. كما أن هناك المتهرب وهو المٌطلع على النظام وممارساته ويحاول خلق غموض في حساباته المحاسبية، من إخفاء مبيعات أو زيادة مصروفات وهمية وغيره. ومن أنواع المكلفين، نجد من يلتزم بتطبيق النظام ويستند إليه ويستشير في حال الشك وهذا النوع من المكلفين يجب أن يمثل الشريحة الأعظم من المكلفين.

تعرف الضرائب بشكل عام بأنها متغير اقتصادي لدى الدول، وتعتبر الإيرادات الضريبية من أهم العوامل المؤثرة على القدرات الاقتصادية للدولة، وذلك لما لها من تأثير واسع النطاق على أداء كل القطاعات الفاعلة في المجتمع. وعليه، فإن التهرب الضريبي يُعد ظاهرة سيئة، وهو أحد أهم عوامل التغيير التي قد يكون ذا تأثير سلبي على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وإذا أردنا تعريف التهرب الضريبي بصورة مبسطة وكما عرّفه Lucien Mehel بأنه (المخالفة الصريحة للقانون بهدف التخلص من فرض الضريبة، أو من أجل تخفيض أساس الضريبة). وأصبح مصطلح التهرب الضريبي مجرّماً عالمياً، والمتهرب الضريبي يعاقب طبقاً للقانون والنظام في جميع دول العالم. والأنظمة غالباً ما تتوعد المتهرب بعواقب صارمة وحاسمة.

وبما أن الهيئة العامة للزكاة والدخل هي الجهة الوحيدة والمنوط بها تحصيل الضرائب بالمملكة، فكان لزاماً عليها فهم هذه الظاهرة، والتعرف على دوافعها وأسبابها، ثم وضع المعالجات الكفيلة بالحد منها. وهنا لا بد من النظر إلى الجوانب الاقتصادية والنفسية المتعلقة بالمكلف، حيث إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لدى المكلف قد يتحكم في سلوكه تجاه التزامه بالضرائب. فكلما كان الوضع الاقتصادي حرجاً لديه كان اللجوء إلى التهرب الضريبي أكبر. وفي الوقت ذاته فإن الوعي الضريبي يقلل من هذه الظاهرة. كما أن ضعف النظام وعدم وضوحه لدى المكلفين بالضريبة قد يكون سبباً مهماً في زيادة الدوافع لديهم في انتشار هذه الظاهرة، إلى جانب أن الإدارة الضريبة تعتبر متمثلة في الهيئة كأداة تنفيذية لتطبيق النظام



تقنيات قياس التهرب الضريبي

دراسة: الفجوة العالمية لتحصيل ضريبة القيمة المضافة 30.6%

أصبح التهرب الضريبي ظاهرة عالمية يلجأ إليها بعض المكلفين لمنع سداد الضريبة كلياً أو جزئياً. ولمواجهة هذه الظاهرة كان من الضروري قيام الدول بالبحث عن الأسباب المؤدية إليها وقياسها على الصعيد الإداري والاقتصادي، وذلك لما يحدثه التهرب الضريبي من خرق للقانون وإضعاف الحياة الاقتصادية والاجتماعية. في هذه المساحة سنتطرق لدراسة تعرض الأدوات والتقنيات المستخدمة لقياس التهرب الضريبي من خلال تجربة دولة الإكوادور.

ركزت الدراسة على الجوانب الرئيسية التي تتعلق بقياس التهرب الضريبي من خلال:

الأهمية الاقتصادية

وذلك للحد من التهرب، وتكمن الأهمية في وضع حد أدنى للمعيشة من خلال إرساء قواعد العدالة الرأسية والأفقية، وكذلك دعم النظام الضريبي للنمو الاقتصادي المتزن من خلال استخدام مصلحة الضرائب الإكوادورية للنماذج المنهجية لقياس التهرب. ومن هذه النماذج استخدام معامل «GINI» (قياس عدالة توزيع الدخل القومي).

الأهمية الإدارية

تتمركز الأهمية الإدارية في وضع الإدارة الضريبية للسمات الأساسية لتصميم برنامج التحكم الضريبي من خلال الحصول على المعلومات المتعلقة بحالات التهرب الضريبي. وتستخدم النتائج الواردة من الفحص كمؤشر لقياس كفاءة الإدارة الضريبية في توجيه المكلفين وتحصيل الضريبة.

الإطار المنهجي

يستخدم الإطار المنهجي لقياس التهرب الضريبي من خلال نماذج استراتيجية متبعة على الصعيد الدولي للطرق غير المباشرة لقياس التهرب الضريبي.

نتائج الأبحاث

هناك نتائج لبعض الأبحاث التي تمت على حالات التهرب الضريبي والتوجيهات التي وضعتها مصلحة الضرائب الإكوادورية عند تقدير الفجوة في التحصيل. بالإضافة إلى عرض لبعض النماذج المستخدمة للتوازن العام للضريبة المطبقة، ونماذج قياس الفجوات المالية للأنشطة الاقتصادية والإقليمية.

التهرب الضريبي سلوك غير ملحوظ ومنافي للقانون

أسباب قياس التهرب الضريبي

- يتم تجريم الفعل على أنه تهرب في حال خرق القانون الضريبي، وضعف الاقتصاد الاجتماعي للسوق. لذا فإن قياس التهرب الضريبي يرجع للأسباب التالية:
- أهمية العبء الضريبي وتأثيره على تكلفة الإنتاج والتسويق،
- وتوصيل الخدمة في حال حصول المكلف المتهرب على مزايا لا يحصل عليها المكلف الملتزم. هذا بالإضافة إلى تآكل الإيرادات الحكومية.
- يؤثر النظام الضريبي ذو المستوى العالمي للتهرب على النظام العام عن طريق تغيير مبادئ العدالة، والتماسك الاجتماعي.
- يعد التهرب دجر العثرة في سبيل تحقيق التطور والنمو المتزن وعدالة النظام الضريبي. لذا يتم قياسه للسببين التاليين:
- السماح للدولة برسم نظام اقتصادي لتحقيق الحد الأدنى لمستوى معيشة الفرد، والالتزام بمبادئ الكفاءة، وتجنب عدم التوازن المالي الكلي للدولة.
- استخدامه كمدخل مهم لإدارة الإدارة الضريبية.

أهمية قياس التهرب

- إن الغرض النهائي للنظام الضريبي هو مد الدولة بالموارد المالية لسد النفقات العامة، ومن ثم فإن شرعية النظام تتضمن:
- الحد الأدنى من المعيشة من خلال العدالة الرأسية والأفقية.

- دعم النظام الضريبي للنمو الاقتصادي المتزن والقوي.
- وتكمن أهمية كل عنصر وفقاً للفكرة التي تتبناها الدولة مع تأكيد توافر هذين العنصرين في المدين القصير والطويل للنظام الضريبي. ويؤدي التآكل في الحصيلة الضريبية الناتج عن التهرب إلى مواجهة الدولة لصعوبات في تنفيذ سياستها الاجتماعية بكفاءة.
- كذلك يعيق التهرب الضريبي التطور الاقتصادي، خصوصاً للدول التي لا تملك نظاماً ضريبياً قوياً. لذا فإنه يفضل تطبيق أنظمة ضريبية كضريبة الرخاء (lax tax) معتمداً على الضرائب غير المباشرة التصاعدية، وذلك لسهولة التحصيل.

أهمية القياس للإدارة الضريبية

- يجب على الإدارة الضريبية جمع المعلومات عن عدد وحجم حالات التهرب للأسباب التالية:
- السماح لها بوضع خطط ملائمة للسيطرة على الوضع الضريبي، حيث ستعتمد هذه الخطة على المعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية ومناطق الخطر وأشهر طرق التهرب المستخدمة. لذلك يجب ترقب هذه الظاهرة على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات والمستويات كافة.
- ملاحظة النتائج المتعلقة بخطط الفحص وعمل التعديلات اللازمة، حيث إن عدم معرفة أي معلومة عن التهرب سيؤدي إلى حدوث أخطاء في عملية الفحص، وسيحد من خطط السيطرة، كما سيؤثر في نتائج مدى كفاءة هذه الخطط.
- استخدامها كمؤشر على كفاءة الإدارة، لأن النظم الضريبية تواجه صعوبات عند التفرقة بين الحصيلة الناجمة عن النمو الاقتصادي والعائدات الناجمة عن إدارة المزايا الضريبية، ومن ثم يتم قياس مستوى التهرب دورياً بين مستوى الكفاءة الإدارية والقصور الذاتي للاقتصاد.
- يؤدي قياس التهرب الضريبي، خصوصاً فيما يتعلق بتحديد أبعاد المشكلة من حيث حجمها ومحاولة منعها، إلى إيجاد الحلول المثلى، وتوزيع الموارد الإضافية لتحسين مصلحة الضرائب إدارياً ومؤسسياً.
- وضع مستوى التهرب الضريبي في الحسبان عند وضع أهداف التحصيل، وتحليل أي تعديل في التشريع الضريبي. لذا يجب على الإدارة الضريبية مراعاة السببين التاليين:
- عدم تحقق الهدف المنشود من خطط الرقابة ومن ثم تغيير الاستراتيجية.
- اعتبار التشريع الحالي عائقاً لتحسين الالتزام ومن ثم تظهر الحاجة إلى تعديل التشريع.

أسباب قياس التهرب الضريبي



طرق دولية لقياس التهرب الضريبي



التهرب الضريبي يعيق التطور الاقتصادي خصوصاً للدول

طرق القياس الدولية

يعد تحديد فجوة التهرب الضريبي من أولويات عمل الإدارة الضريبية، حيث إنها تسمح برسم استراتيجيات التحكم طبقاً لخصائص المكلفين وسماتهم الموضحة في القانون.

وقد وضعت الصياغة الضريبية طرقاً متعددة لقياس نسبة التهرب، يركز بعضها على قياس إجمالي نسبة التهرب (القطاع الرسمي وغير الرسمي)، ويتناول بعضها الآخر التعامل مع الجزء المتعلق بإجمالي الناتج المحلي (GDP) المدرج بنظام الحسابات القومية والمحدوفة من الإقرارات الضريبية، وأخرى مخصصة لزيادة الاقتصاد غير الرسمي أو الخفي. وتكمن صعوبة دراسة فجوة التهرب الضريبي في كون التهرب الضريبي سلوكاً غير ملحوظ ومنافياً للقانون، مما يشير في الإطار العملي إلى نتائج القياس الواردة باستخدام معيار قاعدة البيانات الموجودة داخل الإدارة الضريبية ولا يمكن أن يستخلص مباشرة. لذا فإن لمعظم الطرق المستخدمة داخل الإدارة الضريبية طرقاً غير مباشرة لا تستطيع أن تضع السمات الضرورية لتصميم برامج التحكم. وهناك بعض الطرق الدولية لقياس عملية التهرب الضريبي منها:

طرق غير مباشرة

وهي إجمالي الاقتصاد الكلي، هو استخدام إحصائيات نظام الحسابات القومية، وأسواق العمل، والاقتصاد الخفي، والضريبة الافتراضية لتقدير حجم التهرب الضريبي.

تقنيات الاقتصاد الجزئي

هي استخدام طريقة الاستقصاءات على عينة من المكلفين.

تقارير الإدارات الضريبية

تحتوي على قياس تأثير الضريبة الافتراضية على توليد الدخل للإدارة الضريبية.

النهوض بالثقافة الضريبية

تعد الثقافة الضريبية المنخفضة أحد العوامل المتسببة في التهرب الضريبي، وأن إحدى آليات مكافحة التهرب والتحكم في الأفراد هي استخدام قائمة الأصول والالتزامات لتقدير مختلف الدخل الخاصة بالمكلفين. وتعد هذه المعلومة سرية في الإدارة الضريبية.

تشجيع استخدام الفاتورة الضريبية

قامت المصلحة بعمل تعديلات في الفاتورة الضريبية بهدف منع وجود فواتير خاطئة، وطرحتها من خلال برنامج صمم لمخاطبة الأفراد الذين يتخفون من عدم حصولهم على فواتير شراء، خصوصاً في قطاع الصحة، والإسكان، والإيجارات العقارية.

نتائج الدراسة

قامت مصلحة الضرائب بالإكوادور باستخدام نموذج التوازن العام للضريبة المطبقة بغرض تقييم أثر السياسة الضريبية في كل من النظام الاقتصادي، والتغيرات الطارئة في قنوات التهرب. وكذا استخدام مناهج لقياس الفجوات المالية، حيث تقوم بتحليل القوة الموجهة للتأثيرات الثابتة من خلال نموذج (-tsFixed Effec omposi tion FEVVector DecD) لتحديد قيمة الفجوة الضريبية، ونموذج (GMMSYS) للحصول على معامل قياس الممارسات الضريبية الضعيفة. ووفقاً للدراسة التي تمت بالإكوادور فإن الفجوة العالمية لتحصيل ضريبة القيمة المضافة تقدر بنحو 30.6%. أما إجمالي الفجوة لضريبة الدخل فتقدر بنحو 61%. كما أظهرت الاستقصاءات التي قامت بها مصلحة الضرائب بالإكوادور أن ذوى الدخل المرتفعة هم المصدر الأساسي للتهرب.

استراتيجيات مهمة

قيام مصلحة الضرائب بالإكوادورية بزيادة أهدافها بوضع الحد من التهرب هدفاً أساسياً. وتم اتباع بعض الاستراتيجيات المهمة في هذا المجال منها إنشاء مأمورية كبار المكلفين، واتباع نظام التقدير لنشاط محدد، وتبسيط النظم الضريبية، وسداد الضريبة شهرياً، والنهوض بالثقافة الضريبية من خلال إنشاء مبدأ المواطن الضريبية الذي يعتمد على التزام الأفراد تجاه المجتمع، لممارسة حقوقهم وواجباتهم المالية بشكل صحيح، وكذلك استخدام قائمة الأصول والالتزامات للهيئات الاعتبارية من خلال تشجيع استخدام الفاتورة الضريبية.



الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

د. أحمد بن عبدالله المغامس:

علاقتنا بالهيئة العامة للزكاة والدخل ذات بُعد استراتيجي

أكد د. أحمد بن عبدالله المغامس، الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أن علاقتهم بالهيئة العامة للزكاة والدخل علاقة مهنية متينة ومستمرة، حيث تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم، والتي تتيح لكل طرف الاستفادة مما لدى الطرف الآخر في سبيل تبادل الخبرات، وتحقيقاً لمصلحة المهنة والعاملين فيها بالمملكة. ونوه المغامس إلى بعض ما تضمنته الاتفاقية وهو التعاون في مجال الاستشارات والبحوث والدراسات المهنية ذات العلاقة بمهنة محاسبة الزكاة والضريبة، بالإضافة إلى قيام الهيئة بالمتابعة لعدد من المنشآت الكبرى للتأكد من مستوى جاهزيتها، واستعداد أنظمتها المحاسبية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

مجلة «الزكاة والدخل» التقت الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لتسليط الضوء على العديد من القضايا التي تهم المكلفين والمنشآت والعاملين في مجال المحاسبة، وخرجت بالحصيلة التالية:

• بداية حديثنا عن الهيئة ورؤيتها ورسالتها في المجتمع عامة، والمجتمع التجاري والاقتصادي خاصة؟

خص نظام المحاسبين الصادر بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/12) وتاريخ 13/5/1412هـ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالنهوض بمهنة

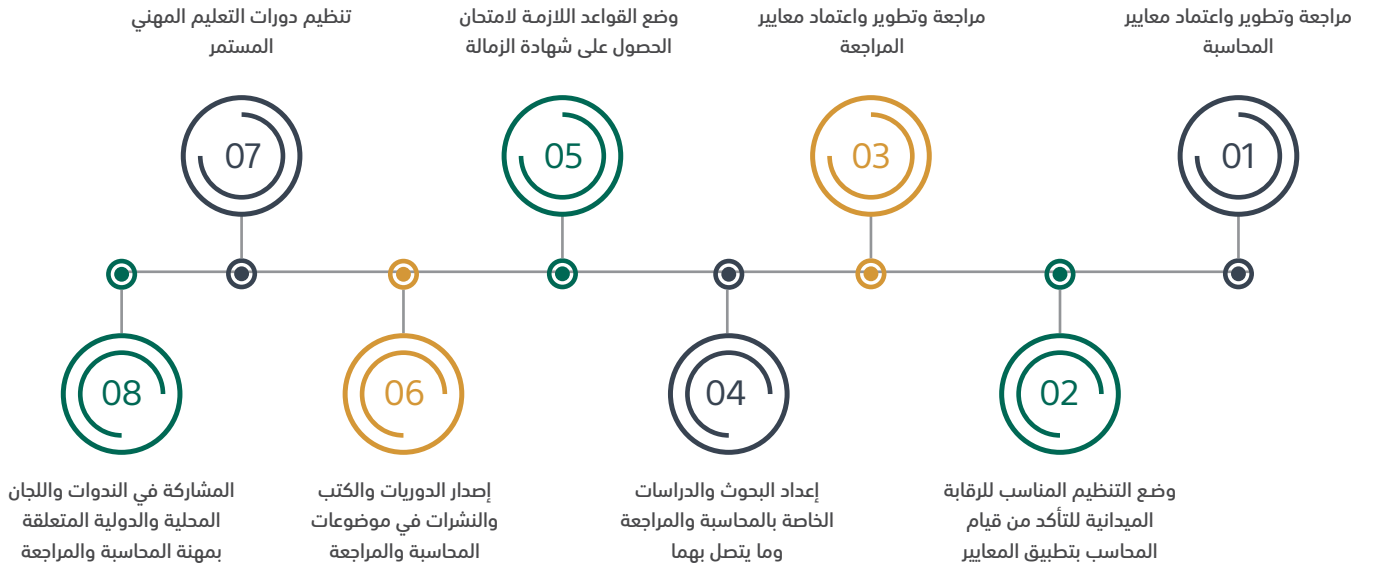
المحاسبة والمراجعة بالمملكة العربية السعودية، وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها. وتعمل الهيئة بكل جهد ممكن لتطوير ودعم الأفراد والمؤسسات والمجموعات المختلفة ذات العلاقة بالعمل التجاري، بهدف تزويدها بما يلزم لتحقيق القدرات الاقتصادية التي تمكن منشأتها من الاستمرار في العمل على المدى الطويل.

رؤية ورسالة الهيئة تتمثل في تحقيق اعتراف المجتمع بها كرائدة لمهنة المحاسبة والمراجعة

بصفة خاصة بالهيئة كرائدة بالمملكة العربية السعودية، لمهنة المحاسبة والمراجعة وكافة الشؤون المالية ذات العلاقة على النحو الذي يضمن لهذا المجتمع ممارسة أعماله بكل ثقة واطمئنان.

وتتمثل رؤية ورسالة الهيئة التي تسعى لتجسيدها على أرض الواقع في تحقيق اعتراف المجتمع عمومًا والمجتمع التجاري

أهداف نظام المحاسبين القانونيين



الاستفادة مما لدى الطرف الآخر في سبيل تبادل الخبرات، وتحقيقًا لمصلحة المهنة والعاملين فيها بالمملكة. ولعلنا هنا نذكر بعض ما تضمنته الاتفاقية وهو التعاون في مجال الاستشارات، والبحوث، والدراسات المهنية ذات العلاقة بمهنة محاسبة الزكاة والضريبة، بالإضافة إلى قيام الهيئة بالمتابعة لعدد من المنشآت الكبرى للتأكد من مستوى جاهزيتها، واستعداد أنظمتها المحاسبية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وذلك لأن هيئة المحاسبين لها خبرتها ومهنتها في مجال اعتماد أفضل أساليب فحص المنشآت الكبرى، والتأكد من فهمها للنظام الضريبي. كما شمل مجال التعاون تدريب كوادر من الشباب لممارسة مهنة محاسبة الزكاة والضريبة في القطاعين العام والخاص. كما أن هيئة المحاسبين ستلتزم بتوجيه مكاتب المحاسبين القانونيين بالتعاون مع الهيئة العامة للزكاة والدخل، وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من معلومات، أو بيانات تتطلبها أعمال الفحص الذي تقوم به الهيئة عند دراسة ملف أحد المكلفين المسجلين لديها، وتمكين منسوبيها من الاطلاع على ملفات العملاء لدى مكاتب المحاسبين القانونيين، حتى يمكن الربط بين ملفات العمل الذي قام به المكتب وبين الدفاتر والحسابات المراد فحصها لدى المكلف، والتنسيق بين الطرفين في حال ظهور أي ملاحظات على أحد مكاتب المحاسبة، والمشاركة معًا في إجراء الفحص اللازم لهذا المكتب.

وتعمل الهيئة بكل مسؤولية لتحقيق مصالح أعضائها ومصالح المجتمع عمومًا على أفضل وجه، وتعمل بكل نزاهة لخلق مشاركات فعالة مع كافة المنظمات والمجتمعات المهنية على نطاق العالم، للوصول إلى معايير مهنية، وفنية، وأخلاقية تنطوي على أقصى حد من الجودة.

• كيف تنظر إلى مستوى التعاون مع الهيئة العامة للزكاة والدخل؟ وما نوع وشكل التعاون بينكم؟

علاقتنا بالهيئة العامة للزكاة والدخل علاقة مهنية مثبته ومستمرة، حيث تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم، والتي تتيح لكل طرف



الهيئة نفذت 18 دورة في مجال ضريبة القيمة المضافة بمشاركة 355 متدرباً

• الهيئة لديها عضوية كبيرة، فهل لديكم خطط وبرامج لتدريب الكوادر لممارسة مهنة محاسبة الزكاة والضريبة في القطاعين العام والخاص؟

في الحقيقة أعضاء الهيئة مقارنةً بالمتدربين للمهنة ليس بالكبير. لكن أعتقد أن عددهم سيتضاعف بعد تطبيق التسجيل المهني. وهنا أود أن أوضح لكم أن عضوية الهيئة تتكون من أعضاء أساسيين (ممارس وغير ممارس)، ويصل عدد الأعضاء الممارسين وهم المرخصون بمزاولة مهنة المحاسب القانوني 346 محاسباً، فيما يصل عدد الأعضاء غير الممارسين 409 محاسبين، وهم من حصل على الزمالة وتقدم لعضوية الهيئة. بينما يزيد عدد الأعضاء المنتسبين للهيئة عن 19 ألف عضو. ونقوم من خلال المعارف والمهارات المتوافرة لدينا بربادة مهنة المحاسبة والمراجعة، والإشراف عليها بالمملكة العربية السعودية. ونسعى لتزويد كافة الأطراف ذات العلاقة والاهتمام برؤية ثاقبة، وفهم متعمق لهذه المهنة. وفيما يخص تدريب الكوادر لممارسة مهنة

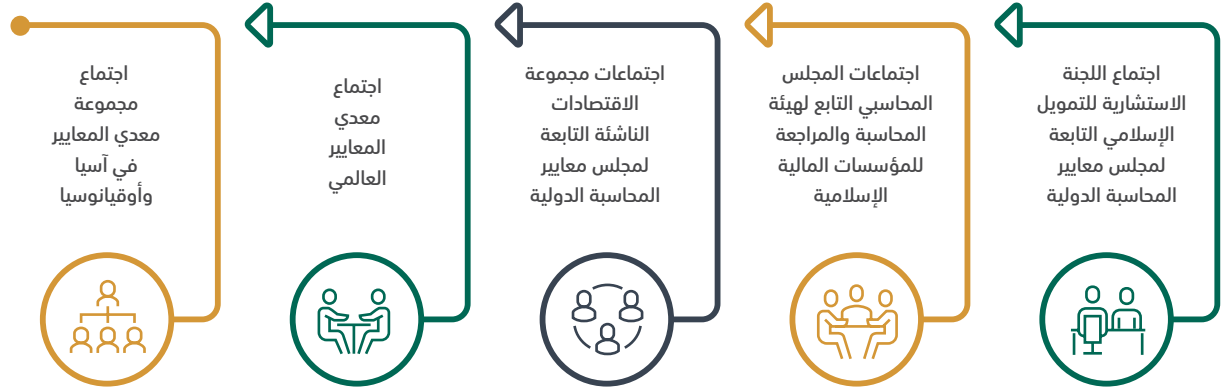
محاسبة الزكاة والضريبة، فالهيئة لها خطط وبرامج لتأهيل الكوادر وفق أعلى مستويات الجودة للإسهام في تطوير محاسبة الضريبة. فقد قامت بتنفيذ 18 دورة في مجال ضريبة القيمة المضافة حضرها حوالي 355 متدرباً، بالإضافة إلى تنفيذها عدد 6 دورات لبرنامج أخصائي ضريبة القيمة المضافة حضرها حوالي 428 متدرباً. وأطلقت مؤخراً اختباراً لشهادة أخصائي ضريبة القيمة المضافة، وذلك بهدف قياس كفاءة المتقدمين الذين يرغبون في الحصول عليها، ومدى إلمامهم بالمعرفة النظرية، وتوفير المهارات العملية لديهم، والقدرة على تطبيقها ومدى إدراكهم للمسؤولية المهنية والمتطلبات التي يتعين عليهم الأخذ بها في أداء مهامهم في كل ما له علاقة بتطبيقها، حيث نفذت اختبارين لأخصائي ضريبة القيمة المضافة حضره عدد 575 متقدماً ومتقدمة، وحصل على الشهادة أخصائي ضريبة القيمة المضافة عدد 291 محاسباً ومحاسبة. ومن ضمن الذين حصلوا على الشهادة محاسبون من دول مجلس التعاون، حيث حصل عليها محاسب من دولة البحرين، ومحاسبة من دولة الكويت. وهذا يعكس ما تتمتع به برامج وشهادات الهيئة من تقدير واحترام القطاع الاقتصادي داخل وخارج المملكة، وأضحت لها مكانه مرموقة.

• هل لديكم تعاون مع الهيئات النظرية إقليمياً وعالمياً في مجال التدريب والاستشارات، والبحوث، والدراسات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة؟

نعم لدينا. فإضافة إلى ما تحقق من إنجازات على المستوى المحلي من خلال سعي الهيئة الحثيث لتحقيق الأهداف الممنوعة بها، فقد حققت الهيئة عددًا من الإنجازات على الصعيد الدولي، وكان أولها الاعتراف بها عضوًا أساسيًا بالاتحاد الدولي للمحاسبين. وترتب على ذلك اختيار الهيئة ضمن ست عشرة هيئة مهنية

محاسبية، كمرجع يمكن استخدام خبراتها وإصداراتها لتحقيق هذا الغرض. وأصبحت الهيئة عضوًا فاعلاً في عدد من التجمعات واللجان الدولية، وتحرص دائماً على وجود ممثليها وتفاعلهم مع الموضوعات المطروحة في تلك الاجتماعات،
والتي منها على سبيل المثال:

على مستوى العالم يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، تم تحديثها بدليل الاتحاد الدولي الخاص بكيفية تأسيس وتطوير هيئة مهنية



بعض الصعوبات في التطبيق لعدم تجانسهما في ترتيب الفقرات أو الحالات لبعض الفقرات في بعض المعايير. وإن التحول يأتي ضمن أهداف الخطة الاستراتيجية للهيئة، ودعوة مجموعة العشرين لتطبيق معايير دولية واحدة ذات جودة عالية.

• **على ضوء تطبيق الهيئة العامة للزكاة والدخل لضريبة القيمة المضافة، ما هي مريئاتكم لتطوير مهنة المحاسبة في المملكة؟**

تطوير مهنة المحاسبة هو المهمة التي حددها المرسوم الملكي الكريم للهيئة عند إنشائها. وهي مهمة مستمرة تتمثل في تحقيق الأهداف التي نص عليها نظام

• **ما هو السبب في التوجه للمعايير الدولية؟**

إن أسباب التوجه للمعايير الدولية تتمثل في تسارع وتيرة الأعمال الدولية، وانتشار قبول المعايير الدولية عالمياً باعتبارها مجموعة ذات جودة عالية. وإن اتباع المعايير الدولية في حال وجود موضوع محاسبي لم تتناوله المعايير السعودية، قد شكل





- تحسين مستوى الأداء المهني للمحاسب القانوني.
- استمرارية الأداء المهني الجيد.
- زيادة فعالية الخدمات المهنية.
- زيادة الثقة في الخدمات المهنية.

كما ساهم برنامج الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية «قوائم» في كشف حجم الأعمال والمخالفات التي يقع فيها المحاسب القانوني، مما يتطلب من الهيئة تنفيذ زيارات الفحص للتأكد من تطبيقه للمعايير المهنية، ويحال المخالفون إلى لجنة التحقيق. كما أن الهيئة اعتمدت أيضًا لائحة البلاغات على المخالفات، والملاحظات المهنية التي تُرتكب من قبل مكاتب المحاسبة، والمقدمة من الجمهور ضد كل من يخالف أحكام النظام ولائحته التنفيذية، وذلك للإسهام في الحد من ارتكاب الممارسات المخالفة، وحفظ الحقوق العامة والخاصة، والارتقاء بالمهنة على الصعيد المحلي والعالمي. وبإمكان الجميع الإبلاغ عن أي مخالفة مهنية يقع بها المحاسب القانوني، وذلك بتعبئة نموذج البلاغ على موقع الهيئة الإلكتروني، بتعبئة بيانات المبلغ، ثم بيانات المحاسب القانوني مرتكب المخالفة، مع إرفاق الملفات والمستندات، لتباشر بعدها لجنة التحقيق دراسة جميع البلاغات، في الوقت الذي ستعامل فيه الهيئة مع مقدم المعلومات بسرية تامة.

• بات للإعلام دور محوري في تطوير المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، فهل الهيئة تهتم بهذا الجانب؟

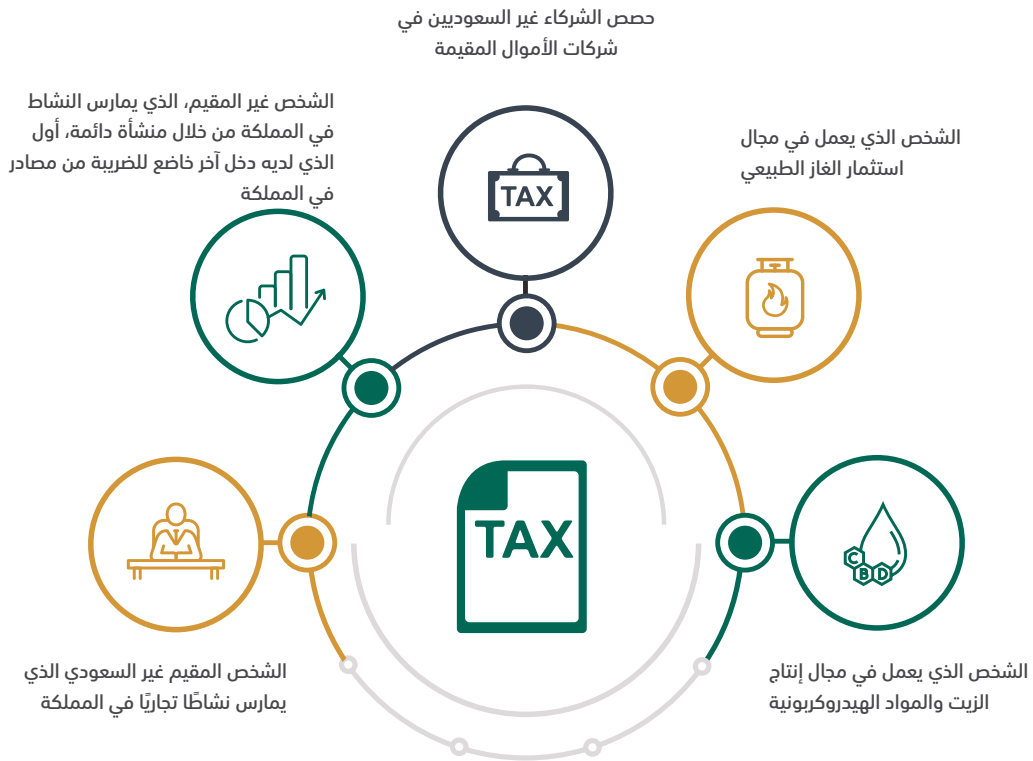
نعم تهتم. فالإعلام شريك أساسي في إبراز أهمية مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال ما لمسه من دور الإعلام في رفع المستوى الثقافي والتوعوي، وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وهو من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق رسالة الهيئة. وهنا أريد أن أشير إلى أن الهيئة، ولله الحمد، عضو فاعل في عدد من التجمعات واللجان الدولية، وتحرص أيضًا على وجود ممثلها وتفاعلهم مع الموضوعات المطروحة في وسائل الإعلام.

المحاسبين القانونيين. وقد عملت الهيئة وظلت تعمل على تحقيقها، وذلك من خلال مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة، ووضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة، على أن يشمل ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المراجعة، بما في ذلك الأنظمة ذات العلاقة بالمهنة. وتتضمن الأهداف تنظيم دورات التعليم المستمر، ووضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، والتقيد بأحكام هذا النظام ولوائحه.

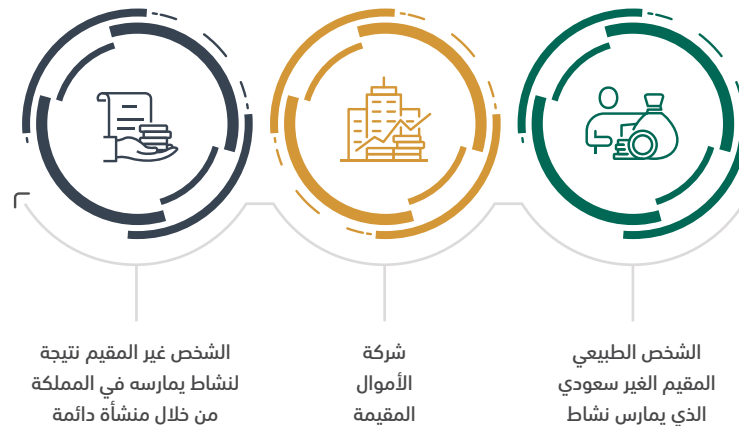
• ماذا عن مسؤولية الهيئة عن مكاتب المحاسبة المنتشرة في المملكة من واقع الضوابط والقيود التي تحكمها؟

تطبق الهيئة برنامج مراقبة جودة الأداء المهني. ويهدف البرنامج إلى التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/12) وتاريخ 13/5/1412هـ، ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة، والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة وذلك بغرض:

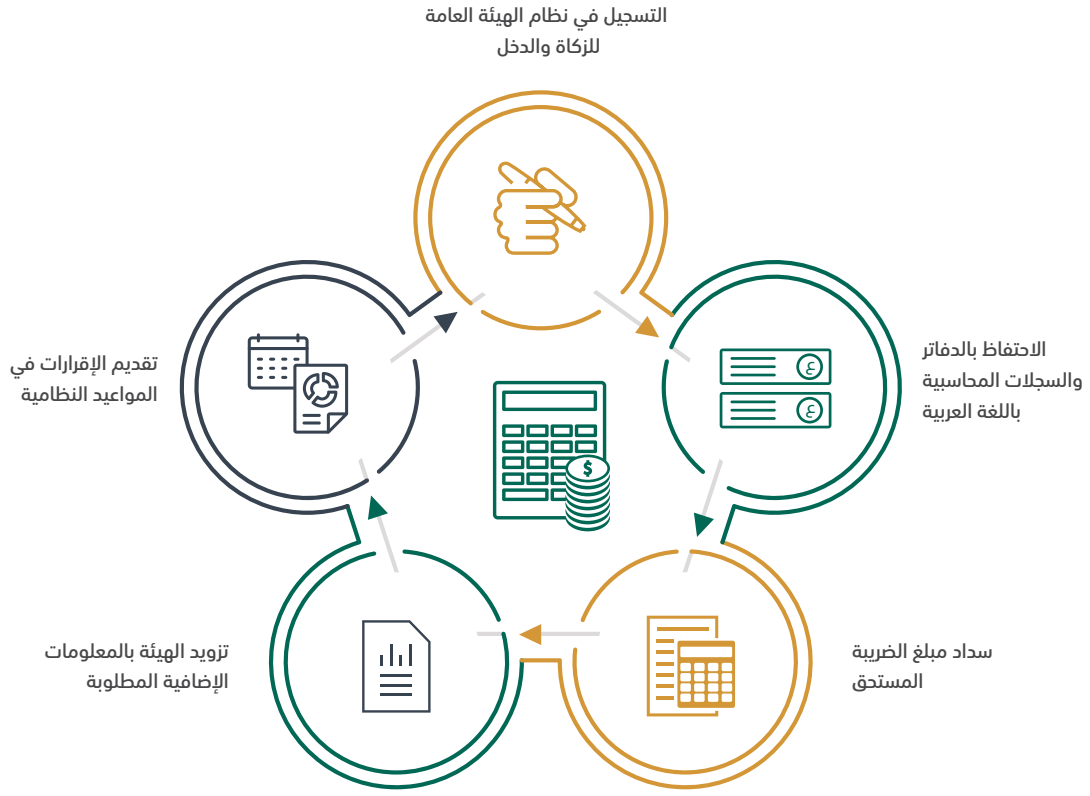
على من تطبق ضريبة الدخل؟



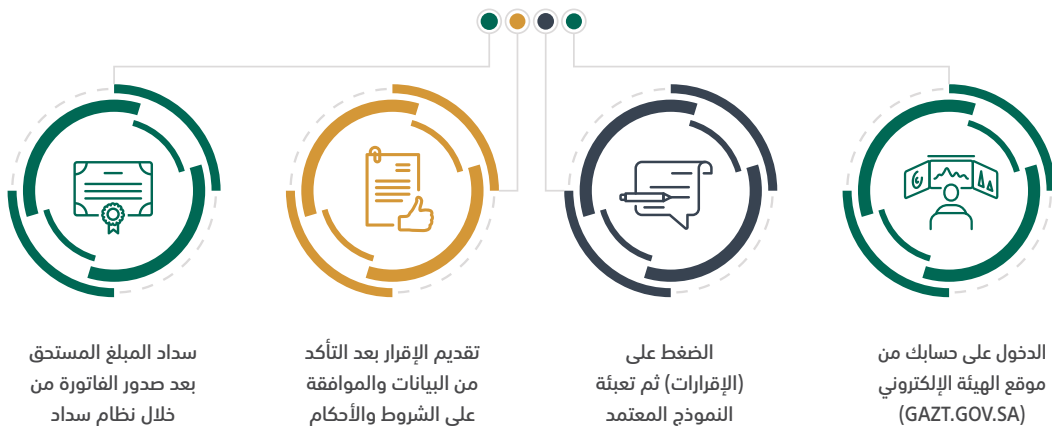
سعر الضريبة على الوعاء الضريبي هو 20 % لكلاً من:



التزام المنشآت الخاضعة لضريبة الدخل



خطوات تقديم إقرارات ضريبة الدخل



الخدمات الإلكترونية..

تعزيز الثقة بين «الزكاة والدخل» والمكلفين^{١٣}



أكد خبراء اقتصاديون، أن الخدمات الإلكترونية التي تقدمها هيئة الزكاة والدخل في السعودية، للمنشآت فيما يتعلق بمختلف المعاملات، سهلت التجاوب الإيجابي لهذه الشركات لتؤدي الدور المنوط بها في تعزيز الاقتصاد السعودي من خلال الالتزام بالزكاة والضريبة.

ولفت الخبراء إلى أن هذا التوجه الذي انتهجته هيئة الزكاة والدخل، يصب في مصلحة المنشآت وتسريع عملياتها وتعزيز مساهمتها من حيث الإنتاجية والاستمرارية بعد حصولها على حالة من اليقين والاستقرار بعد أداء واجبها من خلال تلك العمليات والمعاملات الإلكترونية الزكوية والضريبية المختلفة.

تفعيل الإنتاج

وأكد الخبراء أن تحديث هيئة الزكاة والدخل لنظامها والاستعانة بالخدمات الإلكترونية، فيه اختصار للوقت وتأكيد على الالتزام، وتفعيل للإنتاج، في ظل التوجه الذي اتخذته العديد من المنشآت والقطاعات في أتمتة أنشطتها ومعاملاتها على اختلافها، ما يمكن تهئية محصلة أخيرة لصالح الاقتصاد وخلق العديد من الوظائف للشباب السعودي.

وشدد الخبراء، على ضرورة التجاوب بين القطاعات المختلفة وهيئة الزكاة والدخل، كونها جزءًا من منظومة اقتصادية تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية، ما من شأنه أن يسهل الخطط التنفيذية الاقتصادية لدى القطاع الخاص، في تعزيز قدرات الشباب لتؤهله لقيادة وظائف المستقبل وفقا لتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بالتركيز على الجيل الجديد في وظائف المستقبل.



الخبير الألماني، أستيفن هيرتوغ: الخدمات الإلكترونية تنمي العلاقة بين الهيئة والمنشآت

تعزيز العلاقة

من ناحيته، أوضح الخبير الألماني، الدكتور أستيفن هيرتوغ، أستاذ مشارك في السياسة المقارنة، بمدرسة لندن للاقتصاد والسياسة، والمتخصص في الاقتصاد السياسي في الخليج والشرق الأوسط، في حديث لـ«الزكاة والدخل» لدى زيارته الأخيرة للرياض، أن هيئة الزكاة والدخل السعودية، استفادت من التقنيات المتوفرة في أتمتة عملياتها وخدماتها، مبيّنًا أن ذلك يخدمها ويخدم منشآت القطاع الخاص والقطاعات الأخرى، في إنجاز المهام المطلوبة على أسرع ما يمكن وبشكل أفضل.

وأكد الخبير الألماني، أن الخدمات الإلكترونية التي توفرها هيئة الزكاة والدخل، خدمات مواكبة ومنسجمة مع التوجه العام للمملكة ولتسريع حركة الاقتصاد والتجارة والاستثمار في المملكة، فضلًا عن أنه يخدم كافة القوى السعودية الوطنية في ترجمة الإصلاحات التي حدثت خلال الأعوام الـ 3 الأخيرة، إلى واقع ملموس في ظل ارتفاع معدلات الوصول إلى الإنترنت فوق المتوسطة، وبرز اقتصاد جديد ومتنوع تدعمه رؤية المملكة 2030.

ونوه الخبير الألماني، بأن هيئة الزكاة والدخل، تتبع النظام والتشريعات النظامية، مؤكدًا أنها أثبتت وجودها في ظل النظام الاقتصادي العالمي، مشيرًا إلى أن اتباعها خططًا تطويرية متمثلة في إطلاق خدماتها الإلكترونية في تنفيذ جميع المعاملات المطلوبة، يزيد من كفاءتها ويقرب الصلة بينها وبين المنشآت والمؤسسات المعنية بهذه الخدمات، بمختلف أنشطتها، ويحافظ على وقتها في الوقت نفسه، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الإسهام في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال إطلاق أعمال جديدة تسعى نحو المشاركة في تحقيق برامج الرؤية 2030.



أبرز الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الهيئة العامة للزكاة والدخل



في مختلف المجالات، مبيّن أن ذلك سيدفعها نحو مزيد من التطوير وزيادة باقة خدماتها بخدمات إلكترونية مقيمة، مشيراً إلى أن الجهات الحكومية والمنشآت ومختلف القطاعات الأخرى، تعتبر المستفيد الأول من هذا التوجه. في مختلف الخدمات المتمثلة في تنفيذ إجراءات التسجيل، وتعبئة الإقرارات، والتحقق من الالتزامات، والتعرف على واجبات الفاحص، وغيرها من الإجراءات والملفات التي يمكن تنفيذها والحصول عليها عبر بوابة الهيئة الإلكترونية.

دعم الاقتصاد

ويعتقد أبو حجلة، أن هذه الخدمات الإلكترونية بجانب أنها تواكب العصر التقني، وتعزز المردود الاقتصادي من باب توفير الزمن وبالتالي توجيهه لزيادة الانتاج، فإنها أيضاً تخلق حالة من الاستقرار والثقة بين الهيئة والمنشآت والقطاعات المعنية بهذه الخدمات، مشيراً إلى أن ذلك يعود في محصلته لدعم الاقتصاد الوطني وخدمة المجتمع، فضلاً عن تحقيقها التشريع الإسلامي الذي تعمل على تطبيقه.

مواكبة التنمية

من جهته، اتفق الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الرحمن باعشن، رئيس مركز الشروق للدراسات الاقتصادية بجازان مع الخبير الألماني، مشيراً إلى أن الهيئة العامة للزكاة والدخل تعتمد منظومة متكاملة من الخدمات الإلكترونية لتطوير الخدمات المقدمة للمنشآت وتنفيذ كافة الإجراءات المطلوبة إلكترونياً بأسرع ما يكون، مؤكداً أن في ذلك خدمة كبيرة لكل الأطراف بما فيها الهيئة والقطاعات والشركات المعنية، والمساهمة في الاقتصاد السعودي وخطته بطرق منسجمة مع التوجه الاقتصادي العام. ويعتقد باعشن، أن الهيئة العامة للزكاة والدخل من خلال هذه الخدمات الإلكترونية، تواكب متطلبات مرحلة التطوير والأتمتة

المحاسبون..

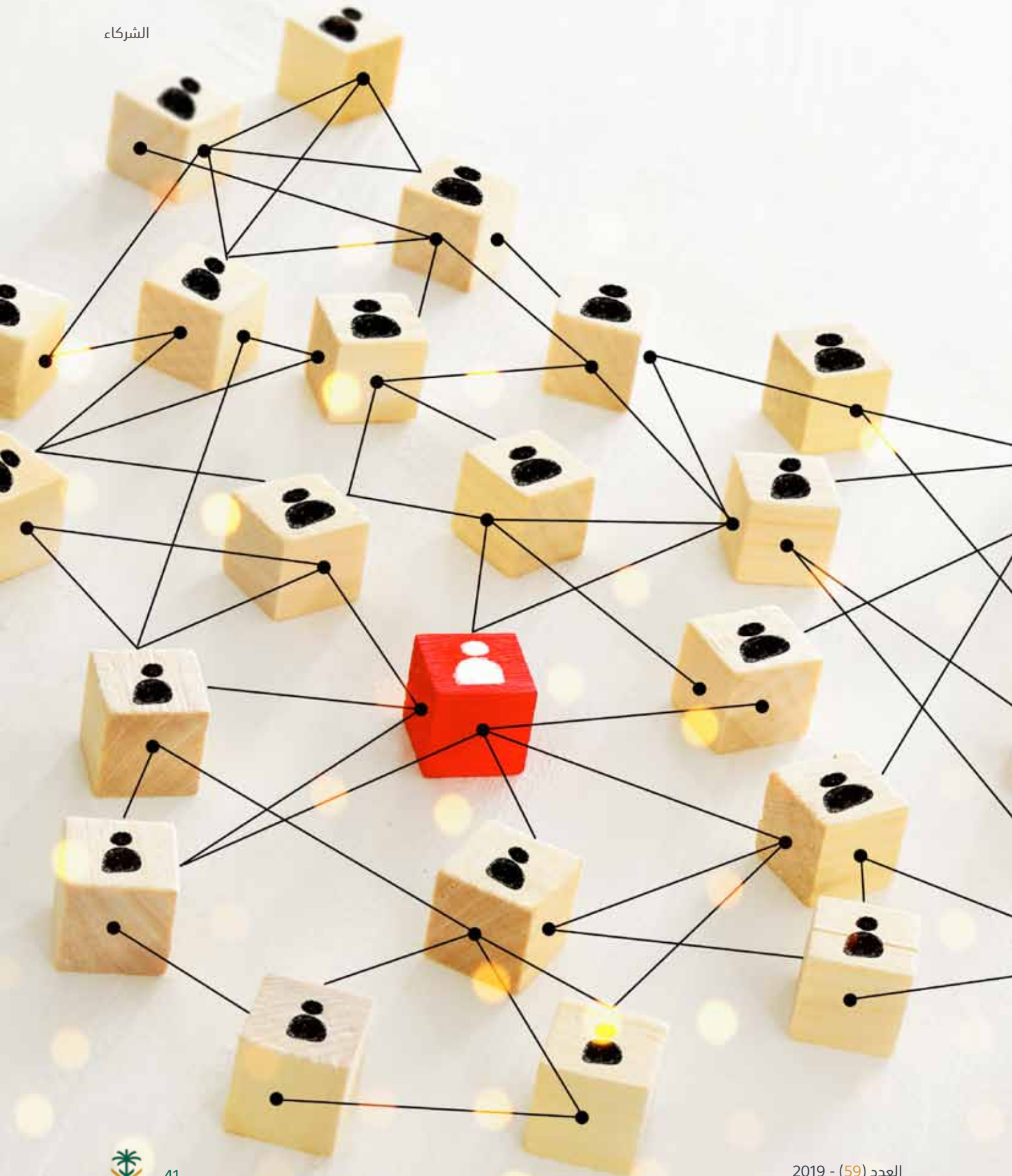
همزة الوصل بين المكلفين

و«الزكاة والدخل»

تشهد الهيئة العامة للزكاة والدخل تعاوناً ملحوظاً ومستمراً بينها وبين الشركات ومكاتب المحاسبة، بهدف خدمة المكلفين والمنشآت باعتبار أن المحاسب القانوني بمثابة قناة التواصل بين المكلفين والهيئة، لتقديم خدمات تقديم المشورة، والمساعدة في إعداد إقراراتهم الزكوية والضريبية، ومساعدة المكلفين للوفاء بمتطلباتهم النظامية في سبيل تسهيل أعمالهم، وإنهاء أوضاعهم الزكوية والضريبية ضمن الإطار الذي حددته اللوائح والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

تعامل أمثل مع المكلفين

يرى أيمن المقدم، مدير عام مكتب انتيغرا الدولية «محاسبون ومراجعون قانونيون»، أن الهيئة العامة للزكاة والدخل تقوم بجهود كبيرة من أجل الوصول للتعامل الأمثل مع المكلفين مقارنة مع حجم التحديات التي تحيط بمكلفي الزكاة والضريبة. ويقول: لذلك يأتي دور شركات المحاسبة لتقديم مجموعة من الحلول الضريبية والزكوية لمنشآت الأعمال، لتسهيل وتيسير معاملاتها مع الهيئة، مما يتيح لها التركيز على أنشطتها التجارية.



الخدمات التي قدمتها الهيئة تسهياً للمكلفين:		
1	قاعدة إلكترونية	سهلت من التعامل مع المكلفين
2	إدارة علاقات للمكلفين	رفع مستوى تقديم الخدمة «مكالمات- رسائل نصية
3	مسؤولي علاقة لكبار المكلفين	ساعد الشركات على الوفاء بالتزاماتهم
4	تطبيق نظام «إيراد»	تحويل المعاملات الورقية إلى رسائل إلكترونية
5	اللجان الضريبية	النظر في المخالفات والمنازعات

الخدمات الزكوية والضريبية التي تقدمها مكاتب المحاسبة:



الخدمات القضائية:

مساعدة المنشأة على تقديم الاعتراض ومتابعة الاعتراض، والإجابة عن مناقشات الهيئة، وطلب التسوية.



النصح وتقديم المشورة:

خدمات للعقود قبل إبرامها، وذلك لاستعراض الوضع الضريبي والزكوي للمنشأة، ولتحديد وتقدير الالتزامات المتعلقة بها.



الامتثال:

التحقق من تقديم المعلومات والإقرارات الزكوية والضريبية، ودفع المستحقات المتعلقة بها.



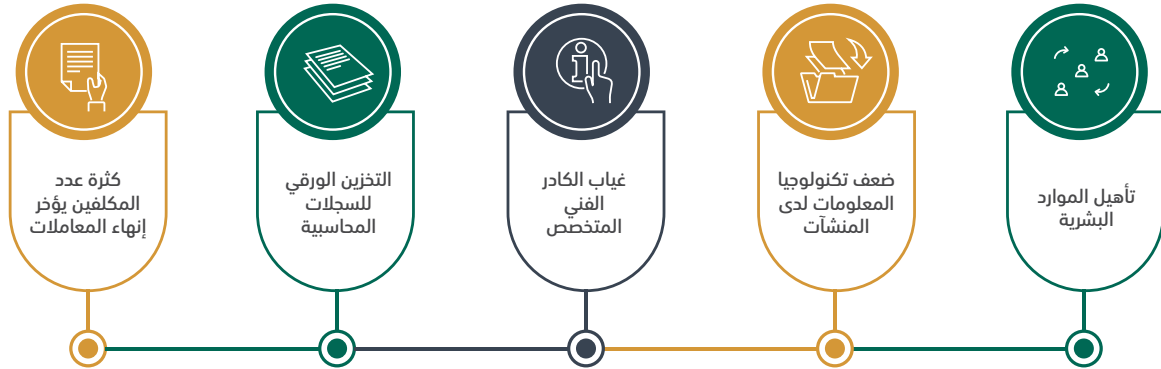


تطورات ملحوظة

أكد بدوره ناصر الدين محمد السقا، المدير العام لشركة ديلويت آند توش العالمية للمحاسبة، أن الهيئة العامة للزكاة والدخل أدخلت في الأعوام الأخيرة تطورات ملحوظة في أسلوب التعامل مع مكلفي الزكاة والضريبة، وهي لا تزال تستثمر جهودها في هذا الإطار للارتقاء بتنفيذ المهام المنوطة بها من حيث تطبيق الأنظمة والتعليمات الصادرة بشأن الأمور الزكوية والضريبية.

وتقوم أنتيغرا الدولية بكثير من الأعمال التعاونية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل، وذلك من أجل تقريب وجهات النظر بين الهيئة والمكلفين. بالإضافة إلى مشاركتها في كثير من ورش العمل التعريفية التي تنظمها الهيئة. كما تقوم أنتيغرا بإصدار نشرات دورية فنية لعملائها حول أنظمة الزكاة والضريبة، وذلك لتعريف المكلفين بالتطبيقات والتحديات المتعلقة بهم.

أبرز التحديات التي تواجه الشركات والمنشآت





منسوبو الهيئة يتميزون بكفاءة عالية ومستوى تعامل احترافي

نظام «إيراد»

يهدف النظام إلى تفعيل آلية التعامل مع كافة مكلفي الزكاة والضريبة. وقامت الهيئة باستحداث الأساليب التقنية والعلمية المناسبة، كما اتخذت خطوات وثائية من خلال تطبيق نظام «إيراد» الذي يوفر مزايا تعود بالفائدة على المكلفين منها توفير آلية جديدة لتقديم الاعتراضات على الربوط الزكوية والضريبة.

ويقول السقا: بصفتنا محاسبين قانونيين لنا تاريخ طويل في التعامل مع الهيئة في الأمور الزكوية والضريبة. فقد لاحظنا الكفاءة العالية ومستوى التعامل مع منسوبي الهيئة في تلبية متطلبات المكلفين بتزويدهم بالشهادات المقيدة والشهادات فور رفع إقراراتهم الزكوية والضريبة على نظام «إيراد» ما لم تكن هناك ملاحظات بوجود مستحقات عن سنوات سابقة غير مسددة، أو استفسارات للهيئة حول الحسابات حتى إقرارات لم يتم الإجابة عنها.

تحديات.. وطول

بشأن التحديات التي تواجه بعض المكلفين يقول السقا: إن أهمها تأخير إنهاء أوضاعهم الزكوية والضريبة نتيجة عدم استلامهم الربوط الزكوية والضريبة، والبت في الاعتراضات المقدمة بالسرعة المرجوة، وأضاف: «نعتقد أن ذلك يعود إلى كثرة عدد المكلفين وكثرة الاعتراضات المقدمة إلى الهيئة. وإننا نفهم أن الهيئة تعكف حاليًا على وضع آلية تضمن الحلول الجذرية لمواجهة تلك التحديات بالعمل على سرعة إنهاء أوضاع المكلفين، وتزويدهم بالربوط الزكوية والضريبة، وكذلك البت في اعتراضاتهم بالسرعة المطلوبة».

وفي هذا الخصوص، أخذت الهيئة بمبدأ الإفصاح لدى تقديم الإقرارات الزكوية والضريبة، على أن يتم تطبيق ما آلت إليه نتيجة دراسة الاعتراضات وأوجه الخلاف في وجهات النظر، وما صدر بشأنها من قرارات وأحكام لدى إعداد الإقرارات الزكوية والضريبة في الأعوام اللاحقة.





تطور آليات تسوية الخلافات

كما أنشئت الهيئة لجاناً داخلية لتسوية الخلافات مع المكلفين من خلال مناقشة أسباب اعتراضاتهم الزكوية والضريبية للعمل على البت فيها بشكل مباشر قبل إحالتها إلى لجان الفصل في الخلافات الضريبية ولجان الاستئناف، مما يقلل من حجم الإجراءات، ويخفف العبء عن كاهل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية،

وكذلك اللجنة الاستئنافية، وهو أمر يؤدي بدوره إلى تقليص حجم الاعتراضات في المرحلة اللاحقة. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن آلية فض الخلافات والنزاعات في الأمور الزكوية والضريبية قد ظهرت نتائجها في إطار النهج الذي تم استحداثه من قبل الهيئة. فكثر من الاعتراضات التي تم عرضها على لجان تسوية الخلافات الزكوية والضريبية قد تم البت فيها بموافقة المكلفين، وانتهى الخلاف بشأنها. ونحن نعتقد أننا سوف نرى أيضاً في المرحلة المقبلة العديد من القرارات الصادرة عن لجان الفصل في الخلافات الزكوية والضريبية، أو اللجان الاستئنافية للمنازعات والخلافات الضريبية، والتي نعتقد أن أعدادها سوف تتزايد طبقاً لما تستلزمه طبيعة المرحلة المقبلة.

تعاون الهيئة وشركات المحاسبة من أجل:



التوسع في الأوعية الزكوية..

تطوير إجراءات العمل ومتابعة المكلفين

ترتبط شعيرة الزكاة بالاقتصاد والمجتمع والمصارف، وحركتها تؤثر بقدر كبير على مناجي الحياة. والتوسع في الأنشطة الاقتصادية في المملكة، الأمر الذي دعى الهيئة العامة للزكاة والدخل إلى تكثيف جهودها التي تبذلها في تطوير إجراءات العمل، ومتابعة المكلفين واستخدام تقنية المعلومات والأنظمة الآلية الحديثة. وتجاوزت الهيئة الأساليب التقليدية في الجباية والصرف إلى مواكبة الطفرة التقنية في أنظمة العمل، والتواصل الإلكتروني؛ لتحقيق مزيد من الإيرادات من خلال التوسع في الأوعية الزكوية، والتزام مبدأ الشفافية.

أهمية التوسع في الأوعية

يتكون وعاء الزكاة من إجمالي مصادر التمويل محسوباً منها الأصول الثابتة وما في حكمها. حيث لم يفرض الإسلام الزكاة في كل مال مهما كان مقداره، وأياً كانت الحاجة إليه، وإنما وضع شروطاً يلزم توافرها في المال حتى يكون محلاً لوجوب الزكاة. وهذه الشروط من شأنها التيسير على المزمكي فتخرج الزكاة منه عن طيب خاطر. كما أن من شأنها أيضاً مراعاة حقوق الفقراء والمساكين، وغيرهما من مستحقي الزكاة، فتتحقق بذلك مقاصد الزكاة، سواء على مستوى الفرد، أو على مستوى المجتمع المسلم. وتتمثل هذه الشروط بالنسبة لزكاة عروض التجارة في الملكية التامة، وأن يحول عليه الحول الهجري، وبلوغ النصاب، والفضل عن الحاجات الأصلية. ومن خلال تطبيق هذه الشروط يتم تحديد وعاء زكاة عروض التجارة وقياسه، وذلك بحسم المطلوبات الزكوية من الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة). وتُعرف هذه الطريقة محاسبياً باسم طريقة صافي رأس المال العامل.

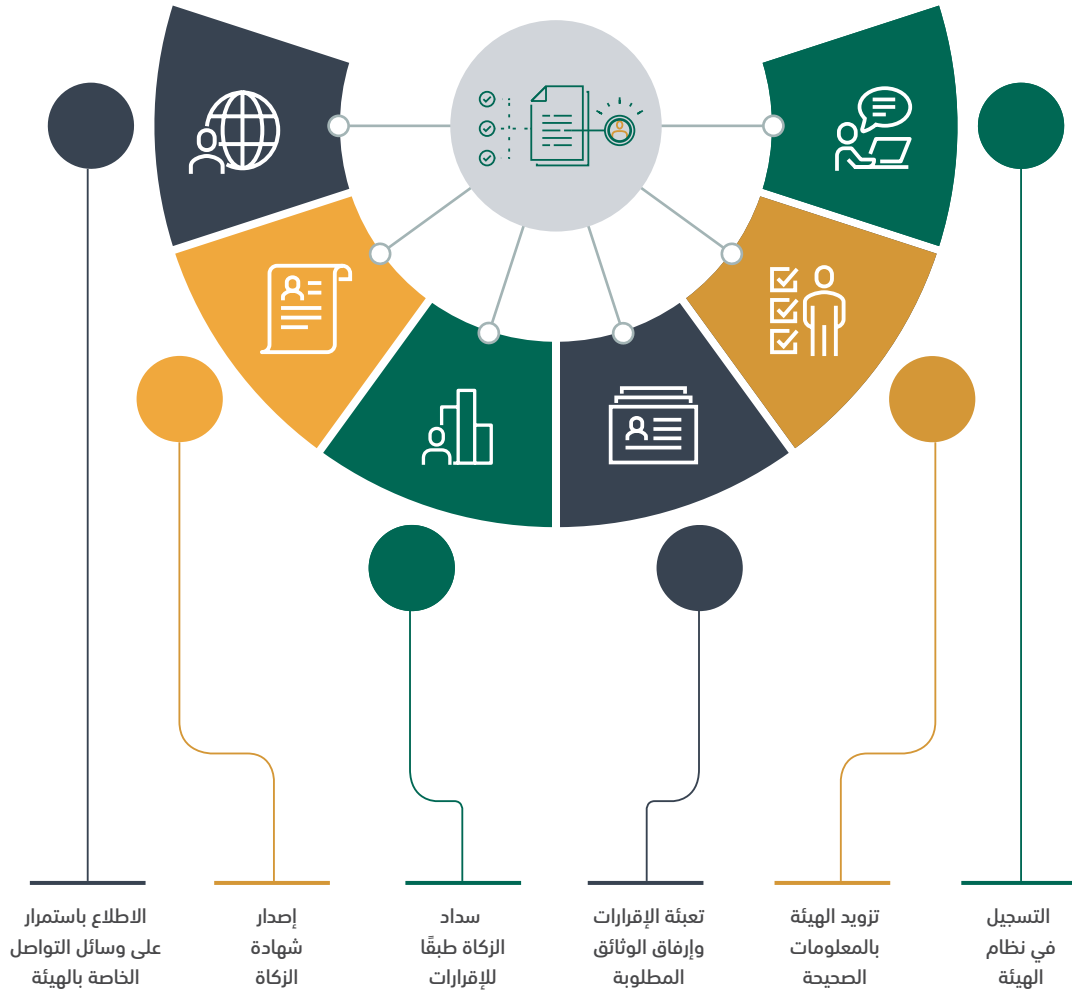


إضافة المخصصات

يخضع للزكاة كل نشاط يقصد به الكسب من مال أو عمل، كالنشاط التجاري والصناعي، وغيرهما. والزكاة تفرض بنسبة 2.5% على النقود، مما يحفز على استثمارها ويمنع من اكتنازها، وبالتالي يزيد حجم الادخار الموجه نحو الاستثمار. وكما نعلم فإن الزكاة لا تؤخذ من الربح فقط بل تحسب على (الأصل) أو (الناتج) أو (الأصل والناتج معًا). هذا المبدأ يؤدي إلى حسن اختيار المشاريع ومتابعتها، والحرص على نجاحها.

وقد يتم قياس وعاء زكاة عروض التجارة أيضًا عن طريق حسم صافي قيمة عناصر الموجودات الثابتة (استخدامات الأموال طويلة الأجل) من قيمة عناصر حقوق الملكية ومصادر الأموال الخارجية طويلة الأجل. ولذا، فإن هذه الطريقة قد تُعرف محاسبيًا باسم طريقة مصادر الأموال. ويتحدث نظام الزكاة على إضافة المخصصات المختلفة إلى وعاء الزكاة، وذلك فيما عدا: مخصصات الأصول الثابتة بالنسبة لجميع الخاضعين للزكاة. ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بالنسبة للبنوك، وبشرط تقديم موافقة مجلس إدارة الهيئة ومؤسسة النقد، بالإضافة إلى مخصص مكافأة ترك الخدمة إذا كان متفقًا مع أحكام نظام العمل والعمال في المملكة.

التزامات المنشآت الخاضعة للزكاة:





التسوية بين الهيئة والبنوك زادت من جاذبية الاستثمار في القطاع المصرفي

التسوية مع البنوك

يعد حسم طريقة احتساب الوعاء الزكوي للبنوك والتوصل لتسوية بين البنوك السعودية والهيئة العامة للزكاة والدخل، أمراً إيجابياً ينعكس على جاذبية الاستثمار في البنوك السعودية في ظل وجود طفرة في السوق السعودي، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

والتسوية التي تمت بين الهيئة والبنوك، لم تكن لها سلبية على سوق المال السعودي، إذ كان أمرها متوقعاً، وكان الكل مطلقاً على الإشكالية بين القطاع والهيئة، وإن كان هناك تأثير فلم يتعد تغير المراكز لدى بعض البنوك في القطاع. والشاهد أن حسم هذا الموضوع المهم زاد من جاذبية الاستثمار في القطاع المصرفي، إذ كان كثير من المستثمرين، خصوصاً الخارجيين منهم، يحدون عن الاستثمار في القطاع البنكي، نظراً لعلمهم بوجود مبالغ غير محدد حجمها سيتوجب دفعها، ومع الوصول إلى تفاهم بين البنوك والهيئة فلم يعد ذلك التخوف موجوداً.

إفصاحات المصارف

أعلنت مصارف «الرياض، الأهلي التجاري، الراجحي، ساب، البلاد، الجزيرة، سامبا، البنك الأول، العربي الوطني، الإنماء» أنه قد تم الاتفاق مع الهيئة العامة للزكاة والدخل، على تسوية المطالبات الزكوية للسنوات المالية السابقة، وأوضحت البنوك في بيان على موقع السوق السعودية «تداول» أن التسوية سينتج عنها تغير حقوق المساهمين بأحجام مختلفة من مصرف لآخر.

أما مصرف الإنماء فصرح بأن تسوية المطالبات الزكوية للسنوات المالية السابقة، لن يترتب عنها أي مقابل يدفعه المصرف للهيئة، وسيكون للمصرف رصيد دائن لدى الهيئة.

وأكدت المصارف أن التسوية ستؤدي إلى تغير إيجابي غير جوهري في حقوق المساهمين.

أرضية صلبة

لقد أسس نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، قاعدة وأرضية صلبة نحو التوسع في الأوعية الزكوية، حيث تتكون اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة من 33 مادة من الأنشطة التجارية والمهنية، ويخضع له كل من يمارسها في المملكة وصناديق الاستثمار غير المفتوحة، والعقارات المعدة للبيع أو للإيجار بما في ذلك الأراضي الخام والمطورة. ويستثني اللائحة الجمعيات الخيرية، والمؤسسات غير الربحية. ويشمل النظام الأراضي المعدة للبيع بشرط إقرار مالكيها أو عرضها للمساهمة بموجب قرائن ظاهرة، أو أن تكون مساحتها زائدة بصورة ظاهرة على حاجة المكلف الخاصة وأسرته بحسب العادة الغالبة.



The Saudi Organization for Certified Public Accountants is chosen among the world's top 16 professional organizations.

than 19 thousand members. We tend, through the connections and skills available with us, to lead the accounting and auditing profession and supervision of same in Saudi Arabia. We also seek to provide all related parties with the requirements to attain a vision and deep understand of this profession.

SOCPA has plans and programs to train personnel on the Zakat and tax accounting profession according to the highest standards. SOCPA conducted 18 courses in the value-added tax (VAT) attended by 355 trainees. SOCPA also conducted 6 courses for VAT specialist attended by 428 trainees. Further, SOCPA recently launched a test for VAT specialist certificate. The purpose is to measure the competence of the applicants and extent of their theoretical knowledge along with the necessary skills and ability to apply the same. The applicant is also taught on how to take up the professional responsibility and the duties related to such responsibilities. Two tests were conducted to VAT specialists attended by 575 male and female applicants. VAT certificate was obtained by 291 male and female accountants including some from the GCC countries. An accountant from Bahrain and another from Kuwait got the certificate. Such programs and certificates reflect SOCPA appreciation and respect to the economic sector inside and outside Saudi Arabia. this is no wonder given the prominent position of Saudi Arabia.

Do you have cooperation with similar organizations regionally and globally in terms of training, consultation, research work and professional studies related to the accounting and auditing profession?

Yes we have, Aside from the achievements made locally, the SOCPA is seeking to achieve its objectives, SOCPA made some achievements on the internal level the first of which was recognizing SOCPA as a main member in the International Union of Public Accountants. This was followed by the selection of the SOCPA among the world's top 16 professional organization with expertise in

the accounting and auditing profession. The International Union for Public Accountants chose the SOCPA as reference which its expertise can be utilized to develop the accounting and auditing profession. SOCPA is also an active member of a group of international committees. SOCPA always seeks to make its representatives present and actively participate in encounters and events such as:

- Meeting of the consultation committee for Islamic funding of the International Accounting Standards Council.
- Meetings of the Accounting Council of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.
- Meetings of the emerging economies group of the International Accounting Standards Council.
- Meeting of the international standards group.
- Meeting of the international standards group in Asia and Oceania.

Objectives of the system of Chartered Accountants

Organize courses for continuous professional education.

Lay down the necessary rules for acquisition of the fellowship certificate provided however that it includes the scientific.

Review, develop and approve the auditing standards.

Review, develop and approve the accounting standards.



SOCPA acts responsibility to achieve the interests of its members and the interests of the society properly. SOCPA works honestly to create effective engagements with all the professional organizations and communities all over the world to reach professional, technical and moral criteria that involve maximum limit of quality.

How do you consider the level of cooperation with the General Authority of Zakat and Tax (GAZT)? And what is the type and shape of the cooperation between you?

Our relationship with the General Authority of Zakat and Tax (GAZT) is a solid and continuous professional relationship. Several memorandums of understanding had been signed to allow each party benefit from the other in terms of expertise exchange and realization of the interest of the profession and its holders in Saudi Arabia. It is appropriate there to state some aspects included in the agreement such as cooperation in the fields of consultations, research work, and professional studies related to the Zakat and tax accounting profession. In addition, SOCPA helped in a number of large corporations to check their preparedness and the readiness of its accounting systems to apply the value-added tax. This is because SOCPA has experience and professionalism and tendency to apply the best methods for inspection of large corporations and ensure that they understand the taxation system. The cooperation also included training of young persons on the Zakat and tax accounting in the public and private sectors. SOCPA shall instruct the chartered accountant office, in collaboration with the General Authority of Zakat and Tax (GAZT), to provide the required information or date for the inspection works carried out by SOCPA upon study of a file of a tax-payer registered as its end, and to enable its personnel to access the files of customers at the chartered accountant offices. The purpose is to liaise between the work files of the office and the books and accounts to be inspected for a tax-payer, and also to coordinate between

the two parties in case any comments emerge about an accounting office and work together to conduct the inspection to such office.

SOCPA has a large membership, Do you have plans and programs to train the personnel to practice the Zakat and tax accounting profession in the public and private sectors?

To be honest with you, SOCPA members don't represent a large group if compared to those exercising the profession. However, I believe their number will double after the application of the professional registration. Here, I would like to explain that the membership of the SOCPA consists of main members (practitioner and non-practitioner). The practicing members, who are licensed to practice the chartered accountant profession account for 346 accountants; while the number of non-practicing members 409 accountant and the latter are those who obtained the fellowship and applied to the SOCPA for membership. The number of members belonging to SOCPA account for more



Secretary-General of the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA):

Dr. Ahmed bin Abdullah Al-Moghames:

Our relationship with the General Authority of Zakat and Tax (GAZT) is a solid and on-going professional relationship.

Dr. Ahmed Abdullah Al-Maghamsi, Secretary-General of the Saudi Organization for Certificated Public Accountants (SOCPA) ascertained that their relationship with the General Authority of Zakat and Tax (GAZT) is a solid and on-going professional relationship. Several numerous memorandums of understanding had been signed to enable each party to benefit from the other party in terms of expertise exchange and realization of the interest of the profession and its holders in the Kingdom. Dr. Al-Maghamsi lauded the agreement and the cooperation it incorporates in the field of consultation, research work and professional studies related to the profession of Zakat and taxation. SOCPA helped in numerous large corporations to ensure their preparedness and the readiness of their accounting systems for application the value-added tax (VAT).

The "Zakat & Tax" Magazine interviewed the Secretary General of the Saudi Organization for Certificated Public Accountants (SOCPA) to shed light on various issues that concern tax-payers, facilities and workers in the field of accounting, Excerpts as follows:

At the outset, could you please tell us about SOCPA, its vision and message in the society in general, and the commercial and economic community in particular?

The Law for Public Accountants issued by Royal Decree # (m/12), dated 13/5/1412H, entrusted the Saudi Organization for Certificated Public Accountants (SOCPA) with the duty to upgrade this profession. SOCPA spares no effort to improve individuals, establishments and various groups related to

business and provide them with what it takes to achieve the economic capabilities that enable their facilities to stay in business for a long period.

The vision and message of SOCPA is to make the society and business community in particular to recognize SOCPA as a leading entity in Saudi Arabia of the accounting and auditing profession as well as all financial affairs in a manner that ensures such society to exercise its business with confidence and assurance. SOCPA seeks to achieve the goals specified in the Law for Public Accountants are as follows:



Governor of General Authority of Zakat and Income Tax (GAZT)

Visits Several (GAZT) Branches during his tour in northern region

HE / Engr. Suhail bin Mohammed Abanmi, Governor of the General Authority of Zakat and Tax (GAZT), paid a field visit this week to the (GAZT) branches at Al-Jawf regions, northern border and Hail where he got acquainted to the work at cited branches and the efforts and services being rendered to the facilities. During the visit, Engr. Abanmi, met with the managers of the branches and departments as well as (GAZT) personnel. Discussions included ways of enhancing the services and the obstacles facing the tax-payers. The (GAZT) Governor lauded the efforts of (GAZT) personnel at all regions and urged them to double the efforts in order to facilitate the formalities and transactions of the tax-payers and customers, and to maximize the standard of services provided to them. The visit comes within the context of the field visits made to pursue the work in the branches in all regions in the Kingdom, and to get familiarized with the obstacles facing the tax-payers, customers and (GAZT) personnel at cited regions.



With the participation of women's teams for the first time;

(GAZT) launches field fleet of more than 80 vehicles

The General Authority of Zakat and Tax (GAZT) has supported its field teams with a fleet of new vehicles with the participation of women's teams for the first time in the field inspection campaigns. This comes as continuation to GAZT quest to upgrade the quality of control and to enhance the performance of the field and inspection personnel. The decision of the GAZT to involve women in the campaigns and to increase the number of vehicles used in their field works comes as part of GAZT keenness to boost its field presence and ensure the processing of all reports and the performance of all the tasks in the various commercial sector with the aim of elevating the degree of commitment and ensuring the integrity of the systems. It is to be noted that the number of the new vehicles launched by the GAZT Operations Department accounted for more than 80 vehicles equipped with technological devices that facilitate reporting and support operations. The vehicles are also fitted with electronic panels to document the results of the field inspection teams for pursuit by the Operation Room. The General Authority of Zakat and Tax (GAZT) attaches high importance to the major works of monitoring and inspection in order to raise the level of tax compliance as well as application of the rules and imple-



menting regulations. This is aside from the important role being played by the GAZT to process the reports received from the customers, and to take part in the field campaigns with the competent authorities.

The Council of Ministers approves Convention On Avoidance of Double-Taxation with the UAE

The Council of Ministers decided, in a noon session presided by the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdul AzGiz Al Saud, on Tuesday 5th February 2019 at Yamama Palace in Riyadh, to approve the convention between the Saudi government and United Arab Emirates to avoid double-taxation.

HE Turki Abdullah Al-Shabanah, the Media Minister, said in a statement to the Saudi Arabian News Agency after the session that the Council of Ministers has discussed several reports on the developments of events on the Arab, regional and international levels. Mr. Shabanah pointed out that the Council of Ministers decided, at the conclusion of the session after having reviewed the report submitted by the Minister of Finance and Chairman of the General Authority of Zakat and Tax (GAZT), and decision # (6/19), dated 10/4/1440H of the Shoura Council, has decided to approve the convention between the Saudi government and UAE to avoid double-taxation on income and capital, and prevent tax evasion.



The General Authority of Zakat and Tax (GAZT) signs Agreement with "Yusr" to link GAZT with "Murasalat" System

The General Authority of Zakat and Tax (GAZT) and the governmental electronic transactions program "Yusr", have concluded a cooperation agreement to link (GAZT) with the government electronic correspondence system "Yusr". The agreement signing ceremony took place at Riyadh on Monday 8 Jumada'1 1440 corresponding to 14th January 2019. The event was attended by HE / Engr. Suhail bin Mohammed Abanmi, Governor of the General Authority of Zakat and Tax (GAZT) and HE Engr. Ali bin Nasir Al-Aseeri, General Manager of "Yusr" program, and a number of (GAZT) and "Yusr" personnel. For (GAZT), the agreement was signed by Engr. Mohammed Al-Hadyan, General Manager of GAZT Information Technology Department, and for "Yusr" by "Yusr" General Manager Engr. Ali Al-Aseeri. "This step comes in line with the orientation of the Saudi government to automate the government formalities. Through this agreement, the GAZT shall maximize the efforts to upgrade the digital transformation and provide distinguished quality electronic services that meet the expectations of the tax-payers" Mr. Al-Hadyan, said. For his part, Mr. Al-Aseeri lauded the efforts of the (GAZT) and its liaison with "Murasalat" system, stating that the program seeks to establish cooperation with the government entities to enable them to achieve their set objectives and serve the customers in the Kingdom. "Yusr program aims to establish intermediate system in accordance with the best security and technical specifications for exchange of correspondence between the various government entities while maintaining confidentiality and reliability" he said; adding that the

establishment of the "Murasalat" system saves time and effort for government personnel and improve the work environment and makes it more secure.





Glad Tidings of the New National Budget

Engr. Suhail bin Mohammed Abanmi

HE. Governor of The General Authority of Zakat & Tax (GAZT)

Release of the national budget for 2019 comes as evidence to our country's confident orientation towards achieving more progress and prosperity for the Saudi people. Difficulties shall be removed, and current and future challenges shall be surmounted under the support and care of our wise-leadership led by the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdul Aziz, and HRH Prince Mohammed bin Salman bin Abdul Aziz, the Crown Prince, Deputy Premiere and Minister of Defense. The Kingdom had formulated and put in place clear and comprehensive plans and policies for the diversification of the sources of income, meeting the Saudi citizens' expectations and ensuring development in all fields. During the last few years, the Saudi economy witnessed quantum leaps and rapid improvement. The announced state budget indicates the robustness and resilience of our economy and its high ability to deal with the changes in the



global economy. Saudi Arabia is one of the leading nations that occupy an important economic position among the world countries thanks to the policies adopted by the wise-leadership and its sound management of the state affairs to allow the Saudi citizens live in prosperity.

The Kingdom is undergoing quality improvement in all areas of development. The developmental plan engineered by the wise-leadership under the framework of the ambitious Saudi 2030 Vision is on the right track. All sectors are expected to contribute to the Vision to take it to the highest level of achievement, productivity and ingenuity. The intended goal is to provide a decent life to the Saudi citizens.

We pray that God's grace is bestowed on the Custodian of the Two Holy Mosques and HRH the Crown Prince. We also pray that our dear homeland becomes more prosperous, peaceful and stable.



معلومات التواصل

				
الرقم الموحد	خدمة العملاء	حساب زكاتي	حساب ضريبة القيمة المضافة	حساب الهيئة
19993	@Gazt_care	@saudizakaty zakaty.gov.sa	@saudivat vat.gov.sa	@GAZT_KSA gazt.gov.sa



AVAILABLE ON THE
App Store



ANDROID APP ON
Google play

زكاتي
ZAKATY



AVAILABLE ON THE
App Store



ANDROID APP ON
Google play

ضريبة
القيمة
المضافة
VAT



الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax

GAZT.GOV.SA